

فِئْهٖ وَفْتَاوَى وَأَحْكَام

الأَصْحَابِيَّة



دكتور

أحمد مصطفى متولي

مُقَدِّمَةٌ

الحمدُ لله الذي أنشأ وبرأ، وخلق الماءَ والثرى، وأبدعَ كلَّ شيءٍ وذرأ، لا يعيب عن بصره صغيرُ التَّمَلِّ في الليلِ إذا سرى، ولا يعزُبُ عن علمه مثقالُ ذرةٍ في الأرضِ ولا في السماءِ، ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى * وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى * اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(١)، خلقَ آدمَ فابتلاه ثم اجتَبَاهُ فتاب عليه وهدي، وبعثَ نُوحًا فصنعَ الفُلْكَ بأمرِ الله وجرى، ونجَّى الخليلَ من النَّارِ فصارَ حرُّها بردًا وسلامًا فاعتبرُوا بما جرى، وآتى موسى تسعَ آياتٍ فما اذْكَرَ فِرْعَوْنُ وما ارْعَوَى، وأبدَ عيسى بآياتٍ تبهرُ الورى، وأنزلَ الكتابَ على محمدٍ فيه البيناتُ والهدى، أحمدهُ على نعمه التي لا تزالُ تنرى، وأصلي وأسلمَ على نبيِّ محمدٍ المبعوثِ في أمِّ القرى، صلى الله عليه وعلى صاحبه في الغارِ أبي بكرٍ بلا مراء، وعلى عمِّ المُلهمِ في رأيه فهو بنورِ الله يرى، وعلى عثمانَ زوجِ ابنتيه ما كان حديثًا يُفترى، وعلى ابنِ عمِّه عليٍّ بحرِ العلومِ وأسدِ الثرى، وعلى بقيةِ آله وأصحابه الذين انتشرَ فضلُهُم في الورى، وسلَّم تسليماً.

(١) [طه: ٦ - ٨]

فَقْهُ وَفَتَاوَى وَأَحْكَامُ الْأَضْحِيَّةِ

مُخْتَصَرُ أَحْكَامِ الْأَضْحِيَّةِ لِلْعَلَّامَةِ ابْنِ عُثَيْمِينَ

* تعريف الأضحية وحكمها

الأضحية: ما يذبح من بهيمة الأنعام أيام عيد الأضحى بسبب العيد تقرباً إلى الله عز وجل، وهي من شعائر الإسلام المشروعة بكتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وإجماع المسلمين.

قال الله تعالى: {فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ} وقال تعالى: {قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ} . والنسك الذبح، قاله سعيد بن جبير، وقيل جميع العبادات ومنها الذبح، وهو أشمل. وقال تعالى: {وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَإِلَهُكُمْ إِلَهُ وَحْدًا فَلَهُ أَسْلِمُوا وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ} .

وفي صحيح البخاري ومسلم عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين ذبحهما بيده وسمى وكبر، وضع رجله على صفاحهما». وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «أقام النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة عشر سنين يضحى». رواه أحمد والترمذي، وقال حديث حسن.

وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم بين أصحابه ضحايا فصارت لعقبة جذعة فقال: يا رسول الله صارت

لي جذعة فقال: «ضح بها» رواه البخاري ومسلم.

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلّم قال: «من ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين». رواه البخاري ومسلم.

فقد ضحى صلى الله عليه وسلّم وضحى أصحابه رضي الله عنهم، وأخبر أن الأضحية سنة المسلمين يعني طريقتهم، ولهذا أجمع المسلمون على مشروعيتها، كما نقله غير واحد من أهل العلم. واختلفوا هل هي سنة مؤكدة، أو واجبة لا يجوز تركها؟

فذهب جمهور العلماء إلى أنها سنة مؤكدة، وهو مذهب الشافعي، ومالك، وأحمد في المشهور عنهما.

وذهب آخرون إلى أنها واجبة، وهو مذهب أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن أحمد، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وقال: هو أحد القولين في مذهب مالك، أو ظاهر مذهب مالك

وذبح الأضحية أفضل من الصدقة بثمنها؛ لأن ذلك عمل النبي صلى الله عليه وسلّم والمسلمين معه؛ ولأن الذبح من شعائر الله تعالى، فلو عدل الناس عنه إلى الصدقة لتعطلت تلك الشعيرة. ولو كانت الصدقة بثمن الأضحية أفضل من ذبح الأضحية لبينه النبي صلى الله عليه وسلّم لأُمَّته بقوله أو فعله، لأنه لم يكن يدع بيان الخير للأمة، بل لو كانت الصدقة مساوية للأضحية لبينه أيضاً لأنه أسهل من عناء الأضحية ولم يكن

صلى الله عليه وسلم ليدع بيان الأسهل لأمته مع مساواته للأصعب، ولقد أصاب الناس مجاعة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة في بيته شيء». فلما كان العام المقبل قالوا يا رسول الله نفعل كما فعلنا في العام الماضي فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «كلوا واطعموا وادخروا فإن ذلك العام كان في الناس جهد فأردت أن تعينوا فيها». متفق عليه.

قال ابن القيم رحمه الله: الذبح في موضعه أفضل من الصدقة بثمنه. قال: ولهذا لو تصدق عن دم المتعة والقرآن بأضعاف أضعاف القيمة لم يقم مقامه وكذلك الأضحية. انتهى كلامه .

والأصل في الأضحية أنها مشروعة في حق الأحياء كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه يضحون عن أنفسهم وأهليهم، وأما ما يظنه بعض العامة من اختصاص الأضحية بالأموات فلا أصل له.

*** الأضحية عن الأموات:**

والأضحية عن الأموات ثلاثة أقسام:

– الأول: أن يضحى عنهم تبعاً للأحياء مثل أن يضحى الرجل عنه وعن أهل بيته وينوي بهم الأحياء والأموات، وأصل هذا تضحية النبي صلى الله عليه وسلم عنه وعن أهل بيته وفيهم من قد مات من قبل.

– الثاني: أن يضحى عن الأموات بمقتضى وصاياهم تنفيذاً لها وأصل هذا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَأَنَّمَا إِنَّمُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ

سَمِيعٌ عَلِيمٌ} .

- الثالث: أن يضحى عن الأموات تبرعاً مستقلين عن الأحياء فهذه جائزة، وقد نص فقهاء الحنابلة على أن ثوابها يصل إلى الميت وينتفع به قياساً على الصدقة عنه، ولكن لا نرى أن تخصيص الميت بالأضحية من السنة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يضح عن أحد من أمواته بخصوصه، فلم يضح عن عمه حمزة وهو من أعز أقاربه عنده، ولا عن أولاده الذين ماتوا في حياته، وهم ثلاث بنات متزوجات، وثلاثة أبناء صغار، ولا عن زوجته خديجة وهي من أحب نسائه إليه، ولم يرد عن أصحابه في عهده أن أحداً منهم ضحى عن أحد من أمواته.

ونرى أيضاً من الخطأ ما يفعله بعض من الناس يضحون عن الميت أول سنة يموت أضحية يسمونها (أضحية الحفرة) ويعتقدون أنه لا يجوز أن يشرك معه في ثوابها أحد، أو يضحون عن أمواتهم تبرعاً، أو بمقتضى وصاياهم ولا يضحون عن أنفسهم وأهليهم، ولو علموا أن الرجل إذا ضحى من ماله عن نفسه وأهله شمل أهله الأحياء والأموات لما عدلوا عنه إلى عملهم ذلك.

* شروط الأضحية:

يشترط للأضحية ستة شروط:

- أحدها: أن تكون من بهيمة الأنعام وهي الإبل والبقر والغنم ضأها ومعزها لقوله تعالى: {وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَإِلَهُكُمُ إِلَٰهٌ وَحِدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ} وبهيمة الأنعام هي الإبل، والبقر، والغنم هذا هو المعروف عند العرب، وقاله الحسن وقتادة وغير واحد.

- الثاني: أن تبلغ السن المحدود شرعاً بأن تكون جذعة من الضأن، أو ثنية من غيره لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن تعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن». رواه مسلم.

والمسنة: الثنية فما فوقها، والجذعة ما دون ذلك. فالثني من الإبل: ما تم له خمس سنين، والثني من البقر: ما تم له سنتان. والثني من الغنم ما تم له سنة، والجذع: ما تم له نصف سنة، فلا تصح التضحية بما دون الثني من الإبل والبقر والمعز، ولا بما دون الجذع من الضأن

- الثالث: أن تكون خالية من العيوب المانعة من الإجزاء وهي أربعة: ١ - العور البين: وهو الذي تنخسف به العين، أو تبرز حتى تكون كالزر، أو تبيض ايضاضاً يدل دلالة بينة على عورها.

٢ - المرض البين: وهو الذي تظهر أعراضه على البهيمه كالحمى التي تقعدها عن المرعى وتمنع شهيتها، والجرب الظاهر المفسد للحمها أو المؤثر

- في صحته، والجرح العميق المؤثر عليها في صحتها ونحوه.
- ٣ — العرج البين: وهو الذي يمنع البهيمه من مسايرة السليمة في مشاها.
- ٤ — الهزال المزيل للمخ: لقول النبي صلى الله عليه وسلم حين سئل ماذا يتقي من الضحايا فأشار بيده وقال: «أربعاً: العرجاء البين ضلعها، والعوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعجفاء التي لا تنقى» .
- رواه مالك في الموطأ من حديث البراء بن عازب، وفي رواية في السنن عنه رضي الله عنه قال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «أربع لا تجوز في الأضاحي» وذكر نحوه.
- فهذه العيوب الأربعة مانعة من أجزاء الأضحية بما تعيب بها، ويلحق بها ما كان مثلها أو أشد، فلا تجزى الأضحية بما يأتي:
- ١ — العمياء التي لا تبصر بعينها.
- ٢ — المشومة حتى تثلط ويزول عنها الخطر.
- ٣ — المتولدة إذا تعسرت ولادتها حتى يزول عنها الخطر.
- ٤ — المصاب بما يميته من خنق وسقوط من علو ونحوه حتى يزول عنها الخطر.
- ٥ — الزمنى وهي العاجزة عن المشي لعاهة.
- ٦ — مقطوعة إحدى اليدين أو الرجلين.
- فإذا ضمنت ذلك إلى العيوب الأربعة المنصوص عليها صار ما لا يضحى به عشرة. هذه الستة وما تعيب بالعيوب الأربعة السابقة

الشرط الرابع: أن تكون ملكاً للمضحى، أو مأذوناً له فيها من قبل الشرع، أو من قبل المالك فلا تصح التضحية بما لا يملكه كالمغصوب والمسروق والمأخوذ بدعوى باطلة ونحوه؛ لأنه لا يصح التقرب إلى الله بمعصيته. وتصح تضحية ولي اليتيم له من ماله إذا جرت به العادة وكان ينكسر قلبه بعدم الأضحية.

- وتصح تضحية الوكيل من مال موكله بإذنه.

- الشرط الخامس: أن لا يتعلق بها حق للغير فلا تصح التضحية بالمرهون

- الشرط السادس: أن يضحي بها في الوقت المحدود شرعاً وهو من بعد

صلاة العيد يوم النحر إلى غروب الشمس من آخر يوم من أيام التشريق وهو اليوم الثالث عشر من ذي الحجة، فتكون أيام الذبح أربعة: يوم العيد

بعد الصلاة، وثلاثة أيام بعده، فمن ذبح قبل فراغ صلاة العيد، أو بعد

غروب الشمس يوم الثالث عشر لم تصح أضحيته لما روى البخاري عن

البراء بن عازب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من ذبح

قبل الصلاة فإنما هو لحم قدمه لأهله وليس من النسك في شيء». وروى

عن جندب بن سفيان البجلي رضي الله عنه قال: شهدت النبي صلى الله

عليه وسلم قال: «من ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى». وعن

نبيشة الهذلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أيام

التشريق أيام أكل وشرب وذكر لله عز وجل». رواه مسلم. لكن لو

حصل له عذر بالتأخير عن أيام التشريق مثل أن تهرب الأضحية بغير تفريط

منه فلم يجدها إلا بعد فوات الوقت، أو يوكل من يذبحها فينسى الوكيل حتى يخرج الوقت فلا بأس أن تذبح بعد خروج الوقت للعذر، وقياساً على من نام عن صلاة أو نسيها فإنه يصليها إذا استيقظ أو ذكرها.

- ويجوز ذبح الأضحية في الوقت ليلاً ونهاراً، والذبح في النهار أولى، ويوم العيد بعد الخطبتين أفضل، وكل يوم أفضل مما يليه؛ لما فيه من المبادرة إلى فعل الخير

* الأفضل من الأضاحي جنساً أو صفة والمكروه منها:

الأفضل من الأضاحي جنساً: الإبل، ثم البقر إن ضحى بها كاملة، ثم الضأن، ثم المعز، ثم سبع البدنة ثم سبع البقرة.

والأفضل منها صفة: الأسمن الأكثر لحماً الأكمل حلقة الأحسن منظرًا.

وفي صحيح البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضحى بكبشين أقرنين أملحين. والكبش: العظيم من الضأن. والأملح ما خالط بياضه سواد فهو أبيض في سواد. وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبش أقرن فحيل يأكل في سواد، وينظر في سواد ويمشي في سواد. أخرج الأربعة، وقال الترمذي: حسن صحيح. والفحيل: الفحل، ومعنى يأكل في سواد إلى آخره أن شعر فمه وعينيه وأطرافه أسود. وعن أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا ضحى اشترى كبشين سميين وفي لفظ: موجوعين. رواه أحمد.

السمين: كثير الشحم واللحم. والمجوع: الخصي وهو أكمل من الفحل من حيث طيب اللحم غالباً. والفحل أكمل من حيث تمام الخلقة والأعضاء.

هذا هو الأفضل من الأضاحي جنساً وصفة.

وأما المكروه منها فهي:

- ١ — العضباء: وهي ما قطع من أذنها أو قرنها النصف فأكثر.
 - ٢ — المقابلة — بفتح الباء —: وهي التي شقت أذنها عرضاً من الأمام.
 - ٣ — المدابرة — بفتح الباء —: وهي التي شقت أذنها عرضاً من الخلف.
 - ٤ — الشرقاء: وهي التي شقت أذنها طولاً.
 - ٥ — الخرقاء: وهي التي خرقت أذنها.
 - ٦ — المصفرة — بضم الميم وسكون الصاد وفتح الفاء والراء —: وهي التي قطعت أذنها حتى ظهر صماخها، وقيل المهزولة إذا لم تصل إلى حد تفقد فيه المخ.
 - ٧ — المستأصلة — بفتح الصاد —: وهي التي ذهب قرنها كله.
 - ٨ — البخقاء: وهي التي بخرقت عينها فذهب بصرها وبقيت العين بجالها.
 - ٩ — المشيعة — بفتح الياء المشددة —: وهي التي لا تتبع الغنم لضعفها إلا بمن يشيعها فيسوقها لتلحق. ويصح كسر الياء المشددة. وهي التي تتأخر خلف الغنم لضعفها فتكون كالمشيعة لهن.
- هذه هي المكروهات التي وردت الأحاديث بالنهي عن التضحية بما

تعيب بها أو الأمر باجتنابها ، وحمل ذلك على الكراهة للجمع بينها وبين حديث البراء بن عازب رضي الله عنه السابق في الشرط الثالث من شروط الأضحية.

ويلحق بهذه المكروهات ما كان مثلها فتكره التضحية بما يأتي :

- ١ — البترء من الإبل والبقر والمعز وهي التي قطع نصف ذنبها فأكثر.
 - ٢ — ما قطع من أليته أقل من النصف. فإن قطع النصف فأكثر فقال جمهور أهل العلم: لا تجزىء. فأما مفقودة الألية بأصل الحلقة فلا بأس بها.
 - ٣ — ما قطع ذكره.
 - ٤ — ما سقط بعض أسنانها ولو كانت الثنايا أو الرباعيات. فإن فقد بأصل الحلقة لم تكره.
 - ٥ — ما قطع شيء من حلقات ثديها. فإن فقد بأصل الحلقة لم تكره. وإن توقف لبنها مع سلامة ثديها فلا بأس بها.
- فإذا ضمنت هذه المكروهات الخمس إلى التسع السابقة صارت المكروهات أربع عشرة.

* فيمن تجزىء عنه الأضحية :

تجزىء الأضحية الواحدة من الغنم عن الرجل وأهل بيته ومن شاء من المسلمين؛ لحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بكبش أقرن يطاءً في سواد، ويبرك في سواد، وينظر في سواد فأتي به ليضحى به فقال لها: «يا عائشة هلمي المدية (أي أعطيني السكين) ففعلت

ثم أخذها وأخذ الكبش فأضجعه ثم ذبحه (أي أخذ يستعد لذبحه) ثم قال: بسم الله، اللهم تقبل من محمد، وآل محمد، ومن أمة محمد ثم ضحى به». . رواه مسلم، وما بين القوسين تفسير وليس من أصل الحديث. وعن أبي رافع رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضحى بكبشين أحدهما عنه وعن آله، والآخر عن أمته جميعاً»، رواه أحمد. وعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: «كان الرجل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته، فيأكلون ويطعمون». رواه ابن ماجه والترمذي وصححه.

فإذا ضحى الرجل بالواحدة من الغنم الضأن أو المعز عنه وعن أهل بيته أجزأ عن كل من نواه من أهل بيته من حي وميت، فإن لم ينو شيئاً يعم أو يخص دخل في أهل بيته كل من يشمله هذا اللفظ عرفاً أو لغة، وهو في العرف لمن يعولهم من زوجات وأولاد وأقارب، وفي اللغة: لكل قريب له من ذريته وذرية أبيه وذرية جده وذرية جد أبيه.

ويجزىء سبع البعير أو سبع البقر عما تجزىء عنه الواحدة من الغنم، فلو ضحى الرجل بسبع بعير أو بقرة عنه وعن أهل بيته أجزأه ذلك؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل سبع البدنة والبقرة قائماً مقام الشاة في الهدى فكذلك يكون في الأضحية لعدم الفرق بينها وبين الهدى في هذا. ولا تجزىء الواحدة من الغنم عن شخصين فأكثر يشترياها فيضحيان بها؛ لعدم ورود ذلك في الكتاب والسنة، كما لا يجزىء أن

يشترك ثمانية فأكثر في بعير أو بقرة؛ لأن العبادات توقيفية لا يجوز فيها تعدي الحدود كمية وكيفية، وهذا في غير الاشتراك في الثواب، فقد ورد التشريك فيه بدون حصر كما سبق.

وعلى هذا فإذا وجدت وصايا لجماعة كل واحد موص بأضحية من ريع وقف مثلاً، ولم يكف ريع كل وصية لها فإنه لا يجوز جمع هذه الوصايا في أضحية واحدة، لما عرفت من أن الواحدة من الغنم لا تجزىء عن شخصين فأكثر في غير الثواب، وعلى هذا فيجمع الريع حتى يبلغ ثمن الأضحية، فإن كان ضئيلاً لا يجتمع إلا بعد سنوات تصدق به في عشر ذي الحجة.

أما لو كان الموصي واحداً أوصى بعدة ضحايا فلم يكف الريع لجمعها فإن شاء الوصي جمع الضحايا في أضحية واحدة لأن الموصي واحد، وإن شاء ضحى أضحية في سنة، وأضحية في سني أخرى والأولى أولى.

* (تنبيه هام) :

يقدر بعض الموصين قيمة الأضحية من الريع لقصد المبالغة في غلاتها استبعاداً منه أن تبلغ ما قدر فيقول يضحى عني ولو بلغت الأضحية ريالاً؛ لأنها كانت في وقته أرخص بكثير فيعمد بعض الأوصياء الذين لا يخافون الله فيعطل الأضحية بحجة أن الموصي قدر قيمتها بريال ولا توجد أضحية بريال، مع أن الريع كثير وهذا حرام عليه وهو آثم بذلك، وعليه أن

يضحي ولو بلغت الأضحية آلاف الريالات مادام الربيع يكفي لذلك؛ لأن مقصود الموصي من التقدير المبالغة في قيمة الأضحية لا تحديدها بهذا المقدار.

* فيما تتعين به الأضحية وأحكامه:

تتعين الأضحية بواحد من أمرين:

* أحدهما: اللفظ بأن يقول: هذه أضحية. قاصداً إنشاء تعيينها، فأما

إن قصد الإخبار عما يريد بها في المستقبل فإنها لا تتعين بذلك؛ لأن

المقصود به الإخبار عما سيفعل بها في المستقبل لا إنشاء تعيينها.

* الثاني: الفعل وهو نوعان:

- أحدهما: ذبحها بنية الأضحية، فمتى ذبحها بهذه النية ثبت لها حكم

الأضحية.

- ثانيهما: شراؤها بنية الأضحية إذا كانت بدلاً عن معينة، مثل أن يعين

أضحية فتتلف بتفريط منه فيشتري أخرى بنية أهما بدل عن التي تلفت فهذه

تكون أضحية بمجرد الشراء بهذه النية؛ لأنها بدل عن معينة، والبدل له

حكم المبدل. أما إذا لم تكن بدلاً عن معينة فإنها لا تتعين بالشراء بنية

الأضحية، كما لو اشترى عبداً يريد أن يعتقه فإنه لا يصير عتقاً بمجرد

الشراء، أو اشترى شيئاً ليجعله وقفاً فإنه لا يصير وقفاً بمجرد الشراء،

فكذلك إذا اشترى بهيمة بنية أهما أضحية فلا تكون أضحية بمجرد ذلك.

وإذا تعينت الأضحية تعلق بها أحكام :

- الأول: أنه لا يجوز التصرف بها بما يمنع التضحية بها من بيع وهبة ورهن

وغيرها إلا أن يبدلها بخير منها لمصلحة الأضحية، لا لغرض في نفسه، فلو

عين شاة أضحية ثم تعلقت بها نفسه لغرض من الأغراض فندم وأبدلها بخير

منها ليستبقيها لم يجز له ذلك؛ لأنه رجوع فيما أخرجه الله تعالى لحظ نفسه لا لمصلحة الأضحية.

- الثاني: أنه إذا مات بعد تعيينها لزم الورثة تنفيذها، وإن مات قبل التعيين فهي ملكهم يتصرفون فيها بما شاءوا.

- الثالث: أنه لا يستغل شيئاً من منافعها فلا يستعملها في حرث ونحوه، ولا يركبها إلا إذا كان لحاجة وليس عليها ضرر، ولا يحلب من لبنها ما ينقصها أو يحتاجه ولداها المتعين معها، ولا يجز شيئاً من صوفها ونحوه إلا أن يكون أنفع لها فيجزه ويتصدق به أو يهديه أو ينتفع به ولا يبيعه.

- الرابع: أنها إذا تعينت عيباً يمنع من الأجزاء مثل أن يشتري شاة فيعينها فتبخق عينها حتى تكون عوراء بينة العور فلها حالان:

١- إحداهما: أن يكون ذلك بفعله أو تفريطه فيجب عليه إبدالها بمثلها على صفتها أو أكمل؛ لأن تعيينها بسببه فلزمه ضمائها بمثلها يذبحه بدلاً عنها، وتكون المعيبة ملكاً له على القول الصحيح يصنع فيها ما شاء من بيع وغيره.

٢- الثانية: أن يكون تعيينها بدون فعل منه ولا تفريط فيذبحها وتجزئه إلا أن تكون واجبة في ذمته قبل التعيين لأنها أمانة عنده وقد تعينت بدون فعل منه ولا تفريط فلا حرج عليه ولا ضمان.

- فإن كانت واجبة في ذمته قبل التعيين وجب عليه إبدالها بسليمة تجزىء عما في ذمته، مثل أن يقول لله علي نذر أن أضحي هذا العام فيشتري

أضحية فيعينها عما نذر ثم تصاب بعيب يمنع من الإجزاء فيلزمه أن يبدلها بسليمة تجزىء في الأضحية، وتكون المعيبة له، لكن إن كانت أعلى من البدل لزمه أن يتصدق بالأرش وهو فرق ما بين القيمتين.

- الخامس: أنها إذا ضاعت أو سرقت فلها حالان أيضاً:

١- إحداهما: أن يكون ذلك بتفريط منه مثل أن يضعها في مكان غير محرز فتهرب أو تسرق فيجب عليه إبدالها بمثلها على صفتها أو أكمل يذبحه بدلاً عنها، وتكون الضائعة أو المسروقة ملكاً له يصنع فيها إذا حصل عليها ما شاء من بيع وغيره.

٢- الثانية: أن يكون ذلك بدون تفريط منه فلا ضمان عليه إلا أن تكون واجبة في ذمته قبل التعيين لأنها أمانة عنده ولا ضمان على الأمين إذا لم يفرط، لكن متى حصل عليها وجب عليه التضحية بما ولو بعد فوات وقت الذبح، وكذا لو غرمها السارق فيجب التضحية بما غرمه لصاحبها على صفتها بدون نقص.

- فإن كانت واجبة في ذمته قبل التعيين وجب عليه أن يذبح بدلها ما يجزىء عما في ذمته، ومتى حصل عليها فهي له يصنع فيها ما شاء من بيع وغيره، لكن إن كان البدل الذي ذبحه عنها أنقص منها وجب عليه أن يتصدق بأرش النقص وهو فرق ما بين القيمتين

- السادس: أنها إذا أتلقت فلها ثلاث حالات:

١- إحداهما: أن يكون تلفها بأمر لا صنع للادمي فيه كالمرض والافاة

السماوية والفعل الذي تفعله هي فتموت به فلا ضمان عليه، إلا أن تكون واجبة في ذمته قبل التعيين؛ لأنها أمانة عنده تلفت بسبب لا يمكن التضمين فيه فلم يكن عليه ضمان.

فإن كانت واجبة في ذمته قبل التعيين وجب عليه أن يذبح بدلها ما يجزىء عما في ذمته.

٢- الثانية: أن يكون تلفها بفعل مالكها فيجب عليه أن يذبح بدلها على صفتها أو أكمل؛ لوجوب ضمانها حينئذ.

٣- الثالثة: أن يكون تلفها بفعل آدمي غير مالكها فإن كان لا يمكن تضمينه كقطاع الطرق فحكمها حكم ما تلفت بأمر لا صنع للادمي فيه على ما سبق في الحال الأولى. وإن كان يمكن تضمينه كشخص معين ذبحها فأكلها أو قتلها ونحوه فإنه يجب عليه ضمانها بمثلها يدفعه إلى صاحبها ليضحي به إلا أن يبرئه صاحبها من ذلك ويقوم بما يجب من ضمانها.

- الحكم السابع: أنها إذا ذبحت قبل وقت الذبح ولو بنية الأضحية فالحكم فيها كالحكم فيما كما إذا أتلفت على ما سبق. وإن ذبحت في وقت الذبح فإن كان الذابح صاحبها أو وكيله فقد وقعت موقعها وإن كان الذابح غير صاحبها ولا وكيله فلها ثلاث حالات:

١- إحداها: أن ينوبها عن صاحبها فإن رضي صاحبها بذلك أجزأت،

وإن لم يرض بذلك لم تجزىء على الصحيح، ويجب على الذابح ضمائها بمثله يدفعه إلى صاحبها ليضحي به إلا أن يبرئه صاحبها من ذلك ويقوم بما يجب من ضمائها. وقيل: تجزىء وإن لم يرض بذلك وهو المشهور من مذهب أحمد، والشافعي، وأبي حنيفة رحمهم الله.

٢- الثانية: أن ينويها عن نفسه لا عن صاحبها. فإن كان يعلم أنها لغيره لم تجز عنه ولا عن غيره ويجب عليه ضمائها بمثلها يدفعه إلى صاحبها ليضحي به إلا أن يبرئه صاحبها من ذلك ويقوم بما يجب من ضمائها، وقيل: تجزىء عن صاحبها وعليه ضمان ما فرق من اللحم. وإن كان لا يعلم أنها لغيره أجزأت عن صاحبها فإن كان ذابحها قد فرق لحمها وجب عليه ضمانه بمثله لصاحبها إلا أن يرضى بتفريقه إياه.

٣- الثالثة: أن لا ينويها عن أحد فلا تجزىء عن واحد منهما لعدم النية، وقيل: تجزىء عن صاحبها ومتى أجزأت عن صاحبها في حال من الأحوال السابقة فإن كان اللحم باقياً أخذه صاحبها ليفرقه تفريق أضحية، وإن كان الذابح قد فرقها تفريق أضحية ورضي بذلك صاحبها فلا ضمان على الذابح وإلا ضمنه لصاحبها ليفرقه تفريق أضحية.

* فائدتان:

١- الأولى: إذا تلفت الأضحية بعد الذبح أو سُرقت أو أخذها من لا تمكن مطالبته ولم يفرط صاحبها فلا ضمان على صاحبها، وإن فرط ضمن ما يجب به الصدقة فتصدق به.

٢- الثانية: إذا ولدت الأضحية بعد التعيين فحكم ولدها حكمها في جميع ما سبق، وإن ولدت قبل التعيين فهو مستقل في حكم نفسه فلا يتبع أمه في كونه أضحية لأنها لم تكن أضحية إلا بعد انفصاله منها.

* فيما يؤكل ويفرق من الأضحية:

يشرع للمضحى أن يأكل من أضحيته، ويهدي، ويتصدق لقوله تعالى: {فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ} . وقوله تعالى: {فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَنَعَ وَالْمُعْتَرَ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} . فالقانع السائل المتذلل، والمعتر المتعرض للعطية بدون سؤال، وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كلوا وأطعموا وادخروا» . رواه البخاري والإطعام يشمل الهدية للأغنياء والصدقة على الفقراء، وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كلوا وادخروا وتصدقوا» . رواه مسلم.

وقد اختلف العلماء رحمهم الله تعالى في مقدار ما يأكل ويهدي ويتصدق، والأمر في ذلك واسع، والمختار أن يأكل ثلثاً، ويهدي ثلثاً، ويتصدق بثلث، وما جاز أكله منها جاز ادخاره ولو بقي مدة طويلة إذا لم يصل إلى حد يضر أكله إلا أن يكون عام مجاعة فلا يجوز الادخار فوق ثلاثة أيام لحديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثالثة وفي بيته منه شيء» . فلما كان العام المقبل قالوا: يا رسول الله نفعنا كما فعلنا في العام

الماضي، فقال صلى الله عليه وسلم: «كلوا واطعموا وادخروا فإن ذلك العام كان في الناس جهد فأردت أن تعينوا فيها». متفق عليه.
ولا فرق في جواز الأكل والإهداء من الأضحية بين أن تكون تطوعاً أو واجبة، ولا بين أن تكون عن حي أو ميت أو عن وصية؛ لأن الوصي يقوم مقام الموصي، والموصى يأكل ويهدي ويتصدق؛ ولأن هذا هو العرف الجاري بين الناس، والجاري عرفاً كالمنطوق لفظاً.
فأما الوكيل فإن أذن له الموكل في الأكل والإهداء والصدقة أو دلت القرينة أو العرف على ذلك فله فعله وإلا سلمها للموكل وكان توزيعها إليه.

ويحرم أن يبيع شيئاً من الأضحية لا لحماً ولا غيره حتى الجلد، ولا يعطي الجازر شيئاً منها في مقابلة الأجرة أو بعضها لأن ذلك بمعنى البيع.
فأما من أهدي إليه شيء منها أو تصدق به عليه فله التصرف فيه بما شاء من بيع وغيره، غير أنه لا يبيعه على من أهده أو تصدق به

* فيما يجتنبه من أراد الأضحية

إذا أراد أحد أن يضحي ودخل شهر ذي الحجة إما برؤية هلاله، أو إكمال ذي القعدة ثلاثين يوماً فإنه يحرم عليه أن يأخذ شيئاً من شعره، أو أظفاره أو جلده حتى يذبح أضحيته لحديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا رأيتم هلال ذي الحجة، وفي لفظ: «إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عن شعره وأظفاره»

. رواه أحمد ومسلم، وفي لفظ: «فلا يأخذ من شعره وأظفاره شيئاً حتى يضحى»، وفي لفظ: «فلا يمس من شعره ولا بشره شيئاً». وإذا نوى الأضحية أثناء العشر أمسك عن ذلك من حين نيته ولا إثم عليه فيما أخذه قبل النية.

والحكمة في هذا النهي أن المضحى لما شارك الحاج في بعض أعمال النسك وهو التقرب إلى الله تعالى بذبح القرбан شاركه في بعض خصائص الإحرام من الإمساك عن الشعر ونحوه.

وهذا حكم خاص بمن يضحى، أما من يضحى عنه فلا يتعلق به؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «وأراد أحدكم أن يضحى» ولم يقل أو يضحى عنه؛ ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضحى عن أهل بيته ولم ينقل عنه أنه أمرهم بالإمساك عن ذلك. وعلى هذا فيجوز لأهل المضحى أن يأخذوا في أيام العشر من الشعر والظفر والبشرة.

وإذا أخذ من يريد الأضحية شيئاً من شعره أو ظفره أو بشرته فعليه أن يتوب إلى الله تعالى ولا يعود، ولا كفارة عليه، ولا يمنع ذلك عن الأضحية كما يظن بعض العوام. وإذا أخذ شيئاً من ذلك ناسياً أو جاهلاً، أو سقط الشعر بلا قصد فلا إثم عليه، وإن احتاج إلى أخذه فله أخذه ولا شيء عليه مثل أن ينكسر ظفره فيؤذيه فيقصه، أو يتزل الشعر في عينيه

فيزيله، أو يحتاج إلى قصه لمداواة جرح ونحوه

* الذكاة وشروطها:

- الذكاة: فعل ما يحل به الحيوان الذي لا يحل إلا بها من نحر، أو ذبح، أو جرح.

- فالنحر للإبل: والذبح لغيرها. والجرح لما لا يقدر عليه إلا به.

* ويشترط للذكاة شروط تسعة:

- الشرط الأول: أن يكون المذكي عاقلاً مميزاً، فلا يحل ما ذكاه مجنون، أو سكران، أو صغير لم يميز، أو كبير ذهب تمييزه ونحوهم.

- الشرط الثاني: أن يكون المذكي مسلماً، أو كتابياً وهو من ينتسب إلى

دين اليهود أو النصارى. فأما المسلم فيحل ما ذكاه سواء كان ذكراً أم

أنثى، عدلاً أم فاسقاً، طاهراً أم محدثاً. وأما الكتابي فيحل ما ذكاه سواء

كان أبوه وأمه كتابيين أم لا. وقد أجمع المسلمون على حل ما ذكاه

الكتابي لقوله تعالى: {وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ

لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ

قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ

وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ } . ولأن

النبي صلى الله عليه وسلم أكل من شاة أهدتها له امرأة يهودية، وأكل من

خبز شعير وإهالة نسخة دعاه إليهما يهودي

وأما سائر الكفار غير أهل الكتاب فلا يحل ما ذكوه لمفهوم قوله

تعالى: {وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ

وَالْمُحْصَنَتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْأَجْرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ { فَإِنَّ (الذين أُوتوا الكتاب) اسم موصول وصلته وهما بمرتلة المشتق المتضمن لصفة معنوية يثبت الحكم بوجودها ويتنفي بعدمها، قال الإمام أحمد: لا أعلم أحداً قال بخلافه إلا أن يكون صاحب بدعة، ونقل الإجماع عليه الخازن في تفسيره. وعلى هذا فلا يحل ما ذبحه الشيوعيون والمشركون سواء كان شركهم بالفعل كمن يسجدون للأصنام، أو بالقول كمن يدعون غير الله، ولا يحل ما ذبحه تارك الصلاة؛ لأنه كافر على القول الراجح سواء تركها تماوناً، أو جحداً لوجوبها. ولا يحل ما ذبحه جاحد وجوب الصلوات الخمس ولو صلى إلا أن يكون ممن يجهل ذلك لكونه حديث عهد بإسلام ونحوه.

ولا يلزم السؤال عما ذبحه المسلم أو الكتابي كيف ذبحه، وهل سمي عليه أو لا، بل ولا ينبغي لأن ذلك من التنطع في الدين، والنبي صلى الله عليه وسلم أكل مما ذبحه اليهود ولم يسألهم. وفي صحيح البخاري وغيره عن عائشة رضي الله عنها أن قوماً قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: إن قوماً يأتوننا بلحم لا ندري أذكروا اسم الله عليه أم لا، فقال: «سموا عليه أنتم واكلوه» قالت: وكانوا حديثي عهد بكفر، فأمرهم النبي صلى الله عليه

وسلم بأكله دون أن يسألوا مع أن الآتين به قد تخفي عليهم أحكام الإسلام، لكونهم حديثي عهد بكفر.

- الشرط الثالث: أن يقصد التذكية لقوله تعالى: {إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فِسْقُ الْيَوْمِ بِيَسِّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} والتذكية فعل خاص يحتاج إلى نية، فإن لم يقصد التذكية لم تحل الذبيحة، مثل أن تصول عليه بهيمة فيذبحها للدفاع عن نفسه فقط.

- الشرط الرابع: أن لا يكون الذبح لغير الله، فإن كان لغير الله لم تحل الذبيحة، كالذي يذبح تعظيماً لصنم، أو صاحب قبر، أو ملك، أو والد ونحوهم لقوله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فِسْقُ الْيَوْمِ بِيَسِّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} إلى قوله: {وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فِسْقُ الْيَوْمِ بِيَسِّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ

عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} .

- الشرط الخامس: أن لا يسمى عليها اسم غير الله مثل أن يقول باسم النبي، أو جبريل، أو فلان، فإن سمي عليها اسم غير الله لم تحل وإن ذكر اسم الله معه لقوله تعالى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلِيَ لِعَیْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَمْ فِيسَقُ الْيَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} إلى قوله: {وَمَا أُهْلِيَ لِعَیْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَمْ فِيسَقُ الْيَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} . وفي الحديث الصحيح القدسي قال الله تعالى: «من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركته وشركه» .

- الشرط السادس: أن يذكر اسم الله تعالى عليها فيقول عند تذكيتها باسم الله لقوله تعالى: {فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ بِآيَاتِهِ

مُؤْمِنِينَ} . وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا» . رواه البخاري وغيره، فإن لم يذكر اسم الله تعالى عليها لم تحل لقوله تعالى: {وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِكُفْرَانٍ إِلَىٰ أَوْلِيَٰئِهِمْ لِيُجَدِّلُكُمْ وَإِنَّ أَطْعَمْتُمْوَهُمْ إِيَّاكُمْ لَمُشْرِكُونَ} . ولا فرق بين أن يترك اسم الله عليها عمداً مع العلم أو نسياناً أو جهلاً (١) لعموم هذه الآية، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل التسمية شرطاً في الحل، والشرط لا يسقط بالنسيان والجهل، ولأنه لو أزهق روحها بغير إهمار الدم ناسياً أو جاهلاً لم تحل فكذلك إذا ترك التسمية؛ لأن الكلام فيهما واحد من متكلم واحد فلا يتجه التفريق.

وإذا كان المذكي أحرص لا يستطيع النطق بالتسمية كفته الإشارة الدالة لقوله تعالى: {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَأَسْمِعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِّأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} .

- الشرط السابع: أن تكون الذكاة بمحدد ينهر الدم من حديد أو أحجار أو زجاج أو غيرها لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا، ما لم يكن سنّاً أو ظفراً وسأحدثكم عن ذلك: أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة» . رواه الجماعة. وللبخاري في رواية «غير السن والظفر فإن السن عظم، والظفر مدى الحبشة» ، وفي الصحيحين أن جارية لكعب بن مالك رضي الله عنه كانت ترعى غنماً له بسلع فأبصرت بشاة من الغنم موتاً فكسرت حجراً فذبحتها به فذكروا

ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم بأكلها.
 فإن أزهق روحها بغير محدد لم تحل مثل أن يخنقها أو يصعقها
 بالكهرباء ونحوه حتى تموت، فإن فعل بها ذلك حتى ذهب إحساسها ثم
 ذكاهها تذكية شرعية وفيها حياة مستقرة حلت لقوله تعالى: {حُرِّمَتْ
 عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلِيَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ
 وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى
 التُّصَبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فِسْقُ الْيَوْمِ بِيَسِّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ
 دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ
 نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ
 لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} إلى قوله: {وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ
 وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى التُّصَبِ وَأَنْ
 تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فِسْقُ الْيَوْمِ بِيَسِّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا
 تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي
 وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ
 اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} .

* للحياة المستقرة علامتان:

- إحداهما: أن تتحرك.

- الثانية: أن يجري منها الدم الأحمر بقوة

- الشرط الثامن: إثمار الدم أي إجراؤه بالتذكية، لقول النبي صلى الله

عليه وسلّم: «ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوه». ثم إن كان الحيوان غير مقدور عليه كالشارد والواقع في بئر أو مغارة ونحوه كفى إتهار الدم في أي موضع كان في بدنه، والأولى أن يتحرى ما كان أسرع إزهاقاً لروحه؛ لأنه أريح للحيوان وأقل عذاباً.

- وإن كان الحيوان مقدوراً عليه فلا بد أن يكون إتهار الدم من الرقبة من أسفلها إلى اللحين، بحيث يقطع الودجين وهما عرقان غليظان محيطان بالحلقوم وتمام ذلك أن يقطع معهما الحلقوم - وهو مجرى النفس - والمريء - وهو مجرى الطعام والشراب - ليذهب بذلك مادة بقاء الحيوان وهو الدم وطريق ذلك وهو الحلقوم والمريء، وإن اقتصر على قطع الودجين حلت الذكية (١).

- الشرط التاسع: أن يكون المذكى مأذوناً في ذكاته شرعاً، فأما غير المأذون فيه فنوعان:

- أحدهما: ما حرم لحق الله تعالى كصيد الحرم والإحرام فلا يجزئ وإن ذكي لقوله تعالى: {أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُجَلَّى الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ}. وقوله: {أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَعاً لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرْمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرماً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ}.

- النوع الثاني: ما حرم لحق المخلوق كالمغصوب والمسروق يذبحه الغاصب

أو السارق ففي حله قولان لأهل العلم

* آداب الذكاة

للذكاة آداب ينبغي مراعاتها ولا تشتط في حل الذكية بل تحل بدونها
فمنها:

- ١ — استقبال القبلة بالذكية حين تذكيته.
- ٢ — الإحسان في تذكيته بحيث تكون بألة حادة يمرها على محل الذكاة بقوة وسرعة.
- وقيل: هذا من الآداب الواجبة لظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته». رواه مسلم. وهذا القول هو الصحيح.
- ٣ — أن تكون الذكاة في الإبل نحرًا، وفي غيرها ذبحًا فينحر الإبل قائمة معقولة يدها اليسرى، فإن صعب عليه ذلك نحرها بركة. ويذبح غيرها على جنبها الأيسر، فإن كان الذابح أعسر يعمل بيده اليسرى ذبحها على الجنب الأيمن إن كان أريح للذبيحة وأمكن له. ويسن أن يضع رجله على عنقها ليتمكن منها.
- وأما البروك عليها والإمساك بقوائمها فلا أصل له من السنة، وقد ذكر بعض العلماء أن من فوائد ترك الإمساك بالقوائم زيادة إثمار الدم بالحركة والاضطراب.
- ٤ — قطع الحلقوم والمريء زيادة على قطع الودجين. وانظر الشرط الثامن

من شروط الذكاة.

٥ — أن يستر السكين عن البهيمة عند حدها فلا تراها إلا عند الذبح.

٦ — أن يكبر الله تعالى بعد التسمية.

٧ — أن يسمي عن ذبح الأضحية أو العقيقة من هي له بعد التسمية والتكبير، ويسأل الله قبولها فيقول: بسم الله والله أكبر، اللهم منك ولك عني إن كانت له، أو عن فلان إن كانت لغيره. اللهم تقبل مني إن كانت له، أو من فلان إن كانت لغيره.

* مكروهات الذكاة:

— للذكاة مكروهات ينبغي اجتنابها فمنها:

١ — أن تكون بآلة كآلة، أي غير حادة، وقيل: يحرم ذلك، وهو

الصحيح.

٢ — أن يحد آلة الذكاة والبهيمة تنظر.

٣ — أن يذكي البهيمة والأخرى تنظر إليها.

٤ — أن يفعل بعد التذكية ما يؤلمها قبل زهوق نفسها، مثل أن يكسر عنقها، أو يسلخها، أو يقطع شيئاً من أعضائها قبل أن تموت، وقيل: يحرم ذلك، وهو الصحيح.

فُتَاوى الأضحيةِ

فُتَاوى العلامة ابن باز في الأضحية^(١)

حكم الأضحية مع الاستطاعة

حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز حفظه الله. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد: أرجو التكرم بإفتائنا عما يلي مأجورين:

س: ما حكم الضحية وهل يأثم من تركها مع الاستطاعة؟

ج: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. أما بعد: فحكم الضحية أنها سنة مع اليسار وليست واجبة ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضحى بكبشين أملحين ، وكان الصحابة يضحون في حياته صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته، وهكذا المسلمون بعدهم، ولم يرد في الأدلة الشرعية ما يدل على وجوبها، والقول بالوجوب قول ضعيف.

عنه وعن أهل بيته ؛ لأنك لست معهم في البيت، بل أنت في بيت مستقل. ولا حرج أن يستدين المسلم ليضحى إذا كان عنده قدرة على الوفاء. وفق الله الجميع.

(١) مجموع فتاوى العلامة ابن باز (١٨-٣٦-٤٨)

من أحكام الأضحية

س: الأضحية هل هي للأسرة ككل أم لكل فرد فيها بالغ، ومتى يكون ذبحها؟ وهل يشترط لصاحبها عدم أخذ شيء من أظفاره وشعره قبل ذبحها؟ وإذا كانت لامرأة وهي حائض ما العمل؟ وما الفرق بين الأضحية والصدقة في مثل هذا الأمر؟ أفيدونا جزاكم الله خيرا.

ج: الأضحية سنة مؤكدة، تشرع للرجل والمرأة وتجزئ عن الرجل وأهل بيته، وعن المرأة وأهل بيتها ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضحي كل سنة بكبشين أملحين أقرنين أحدهما عنه وعن أهل بيته، والثاني عمن وحد الله من أمته . ووقتها يوم النحر وأيام التشريق في كل سنة، والسنة للمضحي أن يأكل منها، ويهدي لأقاربه وجيرانه منها، ويتصدق منها. ولا يجوز لمن أراد أن يضحي أن يأخذ من شعره ولا من أظفاره ولا من بشرته شيئا، بعد دخول شهر ذي الحجة حتى يضحي ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: « إذا دخل شهر ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي، فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره ولا من بشرته شيئا حتى يضحي » ^(١) رواه الإمام مسلم في صحيحه، عن أم سلمة رضي الله عنها. أما الوكيل على الضحية ، أو على الوقف الذي فيه أضاحي، فإنه لا يلزمه ترك شعره ولا ظفره ولا بشرته ؛ لأنه ليس بمضح، وإنما هذا على المضحي الذي وكله في

^(١) رواه بنحوه مسلم في (الأضاحي) باب هي من دخل عليه عشر ذي الحجة ... برقم (١٩٧٧).

ذلك، وهكذا الواقف هو المضحي. والناظر على الوقف وكيل منفذ وليس بمضح. والله ولي التوفيق.

وقت الأضاحي يذهب بغروب شمس اليوم الثالث عشر من شهر ذي الحجة

س: امرأة ميسورة الحال انشغلت ولم تنو الأضحية إلا في اليوم الخامس عشر من شهر ذي الحجة فذبحت أضحية. فهل تصبح أضحية أم لا؟
ج: الذبيحة المذكورة لا تكون أضحية ؛ لأن وقت الأضاحي ذهب بغروب الشمس في اليوم الثالث عشر من شهر ذي الحجة، ولكنها تعتبر صدقة تأكل منها وتتصدق على الفقراء، وتهدى منها لمن أحببت من الجيران والأقارب. والله ولي التوفيق.

الأضحية عن الميت

س: ما حكم الأضحية، وهل تجوز عن الميت؟
ج: الأضحية سنة مؤكدة في قول أكثر العلماء ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم ضحى وحث أمته على الأضحية، والأصل أنها مطلوبة في وقتها من الحي عن نفسه وأهل بيته، وله أن يشرك في ثوابها من شاء من الأحياء والأموات.

أما الأضحية عن الميت فإن كان أوصى بها في ثلث ماله مثلاً، أو جعلها في وقف له وجب على القائم على الوقف أو الوصية تنفيذها، وإن لم يكن أوصى بها ولا جعل لها وقفا وأحب إنسان أن يضحي عن أبيه أو

أمه أو غيرهما فهو حسن. ويعتبر هذا من أنواع الصدقة عن الميت، والصدقة عنه مشروعة في قول أهل السنة والجماعة.

وأما الصدقة بثمان الأضحية بناء على أنه أفضل من ذبحها، فإن كانت الأضحية منصوفا عليها في الوقف أو الوصية لم يجوز للوكيل العدول عن ذلك إلى الصدقة بثمانها، أما إن كانت تطوعا عن غيره فالأمر في ذلك واسع، وأما الأضحية عن نفس المسلم الحي وعن أهل بيته فسنة مؤكدة للقادر عليها، وذبحها أفضل من الصدقة بثمانها، وبالله التوفيق.

س: ما قولكم في الأضحية عن الميت بدون وصية، هل يجوز أن يشترك فيها الأحياء مع الأموات أم لا؟

ج: الأضحية سنة مؤكدة إلا إذا كانت وصية، فإنه يجب تنفيذها، ويشرع للإنسان أن يبر ميتته بالأضحية، ويجوز أن يشترك الأموات مع الأحياء من أهل بيت المضحى، والأصل في ذلك حديث أنس رضي الله عنه: «ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر»^(١). وفي رواية أخرى: بيان أنه ذبح أحدهما عنه وعن أهل بيته، والثاني عمن وحد الله من أمته، وذلك يشمل الحي والميت. وعن عبد الله بن عمر

^(١) رواه البخاري في (الأضاحي) باب التكبير عند الذبح برقم (٥٥٦٥)، ومسلم في (الأضاحي) باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة برقم (١٩٦٦).

رضي الله عنهما « أن رجلا سأل ابن عمر عن الأضحية أواجبة هي؟ فقال: "ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون. فأعادها عليه فقال: أتعقل؟ ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون. فأعادها عليه فقال: أتعقل؟ ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون» ^(١) ، ومراده رضي الله عنه بيان أن الأضحية مشروعة من كل مسلم تأسيا برسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين.

السُّنَّةُ أَنْ الْحَيَّ يَضْحِي عَنْ نَفْسِهِ وَأَهْلَ بَيْتِهِ

س: سماحة الشيخ \ كثيرا ما نسمع في المجتمع أن الناس تنوي الأضحى عن الأموات فقط . فما توجيه سماحتكم حول هذا المعتقد؟

ج: السنة أن الحي يضحى عن نفسه وأهل بيته بكبش كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم، حيث أنه كان يضحى بكبشين أملحين، أحدهما قال: عن محمد صلى الله عليه وسلم وآل محمد ، والثاني عن وحد الله من أمة محمد صلى الله عليه وسلم. وإن ضحى الإنسان عن بعض الأموات فلا بأس.

س: أنا أضحي عني وعن زوجتي والأضحية من مالي، هل يجوز لزوجتي أن تشرك أباه وأمه الميتين؟

^(١) سنن الترمذي الأضاحي (١٥٠٦)، سنن ابن ماجه الأضاحي (٣١٢٤).

ج: إذا ضحيت من مالك عن نفسك وأهل بيتك فهذا عمل مشروع، فإذا رأيت أن تشرك أبا زوجتك أو أم زوجتك فلا بأس، وأما هي فليس لها ذلك، ليس لها التصرف في أضحيتك، فأنت المضحى عن نفسك وأهل بيتك. فإذا رأيت أن تضم أبا زوجتك وأمها إلى أهل بيتك فلا بأس بذلك.

أيهما أفضل في الأضحية الكبش أم البقرة

س: أيهما أفضل في الأضحية، الكبش أم البقرة؟ .

ج: الأضحية من الغنم أفضل، وإذا ضحى بالبقرة أو بالإبل فلا حرج، والرسول صلى الله عليه وسلم كان يضحى بكبشين، وأهدى يوم حجة الوداع مائة من الإبل. والمقصود أن ضحى بالغنم فهي أفضل، ومن ضحى بالبقرة أو بالإبل -الناقة عن سبعة، والبقرة عن سبعة- فكله طيب ولا حرج.

حضرة صاحب الفضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز حفظه الله. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: أرجو التكرم بإفتائنا، هل يجزئ السبع من البقرة أو البدنة عن الرجل وأهل بيته؟ أرجو أن تتفضلوا بالجواب مشكورين ؛ لأن عندنا بعض الناس لا يرون هذا مجزئاً والعيد على الأبواب، ونحب أن نكون على بصيرة في هذا الأمر والسلام .

ج: قد دلت السنة الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الرأس الواحد من الإبل والبقرة والغنم يجزئ عن الرجل وأهل بيته وإن كثروا، أما

السبع من البدنة والبقرة ففي إجزائه عن الرجل وأهل بيته تردد وخلاف بين أهل العلم.

والأرجح أنه يجزئ عن الرجل وأهل بيته ؛ لأن الرجل وأهل بيته كالشخص الواحد، ولكن الرأس من الغنم أفضل. والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وآله وصحبه.

س: كثيرا ما نجد أن البدنة عن سبع شياه فهل أضحية البدنة يشرك بها كما يشرك في أضحية الشاة؟

ج: في أجزاء السبع من البدنة والبقرة عن الرجل وأهل بيته توقف من بعض أهل العلم، والراجح أنه يجزئ عن الرجل وأهل بيته ؛ لأنهم في معنى الشخص الواحد.

حكم إزالة الشعر لمن أراد العمرة والحج وهو ينوي الأضحية

س: لقد كنت ناويا أن أحج متمتعا، ولكن عندما قدمت إلى الطائف غيرت رأبي ولبيت بالحج مفردا. فإذا أردت أن أضحي يوم العيد هل ذلك جائز؟ علما بأني قصرت شعري في يوم أربعة ذي الحجة، أسأل الله أن يجزيكم عنا خيرا

ج: إذا أراد الحاج أو غيره أن يضحي ولو كان قد حلق رأسه أو قصر أو قلم أظفاره فلا حرج عليه في ذلك، ولكن عليه إذا عزم على الأضحية بعد دخول شهر ذي الحجة أن يمتنع من أخذ شيء من الشعر أو الظفر أو شيء من البشرة حتى يضحي ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: « إذا دخل

شهر ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحى فلا يأخذ من شعره ولا من بشرته ولا من أظفاره شيئاً» ^(١)

أما إحرامه بالحج مفرداً وقد كان نوى أن يحرم بعمرة ثم بدا له بعدما وصل الميقات أن يحرم بالحج فلا حرج في ذلك، ولكن التمتع بالعمرة إلى الحج أفضل إذا كان قدومه في أشهر الحج، أما إذا كان قدومه إلى مكة قبل دخول شهر شوال فإن المشروع له أن يحرم بالعمرة فقط.

س: المرأة التي ترى أنها لا تستطيع الإمساك عن كد شعرها وتملك المال هل يجوز أن تدفعه لأحد أقاربها لشراء الأضحية وعقد النية عنها؟

ج: يلزم من أراد أن يضحى عن نفسه أو عن والديه أو عن غيره متطوعاً ألا يأخذ من شعره أو أظفاره أو من بشرته شيئاً إذا دخل شهر ذي الحجة حتى يضحى. أما الوكيل فليس عليه حرج أن يأخذ من شعره أو بشرته أو أظفاره؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا دخل شهر ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحى فلا يأخذ من شعره ولا من ظفره ولا من بشرته شيئاً حتى يضحى» ^(٢)

^(١) رواه بنحوه مسلم في (الأضاحي) باب هي من دخل عليه عشر ذي الحجة ... برقم (١٩٧٧).

^(٢) رواه بنحوه مسلم في (الأضاحي) باب هي من دخل عليه عشر ذي الحجة ... برقم (١٩٧٧).

س: سماحة الشيخ \ ماذا يجوز للمرأة التي تنوي الأضحية عن نفسها وأهل بيتها أو عن والديها بشعرها إذا دخلت عشر ذي الحجة؟
ج: يجوز لها أن تنقض شعرها وتغسله ولكن "لا تكده" وما سقط من الشعر عند نقضه وغسله فلا يضر.

حكم إعطاء غير المسلم من لحم الأضحية

س: هل يجوز إعطاء غير المسلم من لحم الأضحية؟
ج: لا حرج؛ لقوله جل وعلا: { لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ } (١)

فالكافر الذي ليس بيننا وبينه حرب كالمستأمن أو المعاهد يعطى من الأضحية ومن الصدقة.

حكم ذبح الأضحية بمكة

س: هل ذبح الأضحية بمكة له فضل عن خارج مكة؟
ج: كل الأعمال الصالحة بمكة أفضل، لكن إذا لم يجد في مكة من يأكل الضحية فإن ذبحها في مكان آخر فيه فقراء يكون أولى.

(١) (المتحنة : ٨)

فتاوى العلامة ابن عثيمين في الأضحية^(١)

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله - عن الفرق بين الهدي والأضحية والفدية؟

فأجاب - رحمه الله - بقوله: أما الأضحية فهي: ما يذبح في أيام عيد الأضحى تقرباً إلى الله عز وجل في عامة البلدان، في مكة وغيرها. وأما الهدي فهو: ما يهدى إلى الحرم، من الإبل والبقر والغنم، بمعنى أن يبعث الإنسان بشيء من الإبل، أو البقر، أو الغنم تذبح في مكة، وتوزع على فقراء الحرم، أو يبعث بدراهم ويوكل من يشتري بها هدياً من إبل أو بقر أو غنم ويذبح في مكة ويوزع على الفقراء. ومن الهدي - أيضاً - ما يقوم به المحرم المتمتع الذي أتى بالعمرة ثم بالحج فلزمه هدي، يكون تقرباً إلى الله عز وجل، وشكراً لنعمه حيث يسر له العمرة والحج.

أما الفدية فهي: ما كانت عن ترك واجب أو فعل محظور. مثال عن ترك الواجب: أن يترك الإنسان رمي الجمرات فيجب عليه فدية يذبحها في مكة ويوزعها على الفقراء. ومثال فعل المحظور: أن يخلق رأسه وهو محرم، فعليه فدية من صيام، أو صدقة، أو نسك، هذا هو الفرق.

(١) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (١١٩-٩/٢٥)

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: ما حكم الأضحية؟ وما حكم إفراد الميت بالأضحية؟

فأجاب - رحمه الله - بقوله: الأضحية سنة مؤكدة للقادر عليها، فيضحى الإنسان عن نفسه وأهل بيته.

وأما إفراد الميت بالأضحية فليس بسنة، فإنه لم يرد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - - فيما أعلم - أنه ضحى عن أحد ميت أضحية منفردة، ولا عن أصحابه في حياته - صلى الله عليه وسلم - ، ولكن يضحى الإنسان عنه وعن أهل بيته، وإذا نوى أن يكون الميت معهم فلا بأس.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: عن حكم الأضحية؟ وما شروطها؟ وهل تشرع عن الأموات؟

فأجاب - رحمه الله - بقوله: الأضحية سنة مؤكدة، وقال بعض العلماء: إنها واجبة، ولكل قوم دليلٌ استدلوا به، والاحتياط ألا يدعها الغني الذي أغناه الله تبارك وتعالى، وأن يجعلها من نعمة الله عليه، حيث يشارك الحجاج في شيء من النسك، فإن الحجاج في أيام العيد يذبحون هداياهم، وأهل الأمصار يذبحون ضحاياهم، فمن رحمة الله تبارك وتعالى أن شرع لأهل الأمصار أن يضحوا في أيام

الأضحية ليشاركوا الحجاج في شيء من النسك. ولهذا نقول: القادر عليها لا ينبغي أن يدعها.

ثم الأضحية ليست للأموات، الأضحية للأحياء، وليست بسنة للأموات، ودليل ذلك: أن الشرع إنما يأتي من عند الله عز وجل ورسوله - صلى الله عليه وسلم - ، والذي جاءت به السنة هي الأضحية عن الأحياء، فالنبي - صلى الله عليه وسلم - مات له أقارب ولم يضح عنهم، كل أولاده توفوا قبله عليه الصلاة والسلام، منهم الذي بلغ الحلم، ومنهم من لم يبلغ الحلم، فأبناؤه ماتوا قبل أن يبلغوا الحلم، وبناته مِتْن بعد أن بلغن الحلم، إلا فاطمة- رضي الله عنها-، فقد بقيت بعده، ومات له زوجتان: خديجة، وزينب بنت خزيمة- رضي الله عنهما-، ولم يضح عنهما، واستشهد عمه حمزة بن عبد المطلب- رضي الله عنه- ولم يضح عنه، فهو عليه الصلاة والسلام لم يشرع الأضحية عن الميت، ولم يدع أمته إلى ذلك.

وعلى هذا فنقول: ليس من السنة أن يضحى عن الميت؟ لأن ذلك لم يرد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ولا علمته واردة عن الصحابة أيضاً، نعم إذا أوصى الميت أن يضحى عنه فهذا تتبع وصيته ويضحى عنه، اتباعاً لوصيته، وكذلك إذا دخل الميت مع الأحياء ضمناً كأن يضحى الإنسان عنه وعن أهل بيته، وينوي بذلك الأحياء والأموات، وأما أن يُفرد الميت بأضحية من عنده، فهذا ليس من السنة.

أما الأضحية نفسها فلها شروط: منها ما يتعلق بالوقت.

- ومنها ما يتعلق بنفس الأضحية.

أما الوقت: فإن الأضحية لها وقت محدد لا تشرع قبله ولا بعده.
ووقتها: من فراغ صلاة العيد إلى مغيب الشمس ليلة الثالث عشرة، فتكون
الأيام أربعة: هي يوم العيد.

وثلاثة أيام بعده.

فمن ضحّى في هذه المدة ليلاً أو نهاراً فأضحيته صحيحة، من
حيث الوقت، ومن ضحى قبل الصلاة فشاته شاة لحم لا تجزئ عن
الأضحية، وعليه أن يذبح بدلها، ومن ضحى بعد غروب الشمس في اليوم
الثالث عشر لم تجز عن الأضحية اللهم إلا أن يكون معذوراً.

- وأما شروطها بنفسها، فيشترط فيها:

الشرط الأول: أن تكون من بهيمة الأنعام: وهي الإبل والبقر والغنم، ضأنها
ومعزها، فمن ضحّى بشيء غير بهيمة الأنعام لم يُقبل منه، مثل أن يُضحّى
الإنسان بفرس، أو بغزال، أو بنعامه، فإن ذلك لا يُقبل منه؟ لأن الأضحية
إنما وردت في بهيمة الأنعام، والأضحية عبادة وشرع، لا يُشرع منها ولا
يُتعبد لله بشيء منها إلا بما جاء به الشرع، لقول النبي - صلى الله عليه
وسلم - : "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" ^(١) أي مردود.

الشرط الثاني: أن تبلغ السن المعتمر شرعاً:

وهي في الضأن: ستة أشهر.

^(١) أخرجه مسلم في كتاب الأضحية، باب نقض الأحكام الباطلة. (١٧)، (١٧١٨).

وفي المعز: سنة.

وفي البقر: ستان.

وفي الإبل: خمس سنوات.

فمن ضحى بما دون ذلك فلا أضحية له، فلو ضحى بشيء من الضأن له خمسة أشهر لم تصح الأضحية به، أو بشيء من المعز له عشرة أشهر لم تصح الأضحية به، أو بشيء من البقر له سنة وعشرة أشهر لم تصح الأضحية به، أو بشيء من الإبل له أربع سنين وستة أشهر لم تصح به، فلا بد أن يبلغ السن المعتبر، ودليل ذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (لا تذبحوا إلا مُسِنَّةً - يعني ثنية - إلا أن تعسرَ عليكم فتذبحوا جَذَعَةً من الضأن " (١))

الشرط الثالث: أن تكون سليمة من العيوب المانعة من الإجزاء:

وهي أربعة: أجاب بها النبي - صلى الله عليه وسلم - حيث سُئل: ماذا يُتقى من الضحايا؟ فقال: "أربع: العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين عرجها، والعجفاء التي لا تُنقي" (٢) أي ليس فيها مُخ، لَهَا وَضَعْفَهَا، وَمَا كَانَ مِثْلَ هَذِهِ الْعُيُوبِ أَوْ أَشَدَّ فَهِيَ بِمَعْنَاهَا، لَهُ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الأضحية، باب سن الأضحية. (١٩٦٣).

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الضحايا.

حكمتها، فهذه ثلاثة شروط عائدة إلى ذات الأضحية، والشروط الرابع عائد إلى وقتها وسبق بيانه.

أما كيف توزع: فقد قال الله تعالى: "لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنَ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ" ^(١) وقال سبحانه: وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ" ^(٢) ، فيأكل الإنسان منها، ويتصدق منها على الفقراء، ويُهدي منها للأغنياء، تألفاً وتحبباً، حتى يجتمع في الأضحية ثلاثة أمور مقصودة شرعية:

الأمر الأول: التمتع بنعمة الله، وذلك في الأكل منها.

الأمر الثاني: رجاء ثواب الله، وذلك بالصدقة منها.

الأمر الثالث: التودد إلى عباد الله، وذلك بالهدية منها.

وهذه معانٍ جليلة مقصودة للشرع، ولهذا استحَب بعض العلماء أن تكون أثلاثاً، فثلثٌ يأكله، وثلثٌ يتصدق به، وثلثٌ يهديه.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله - : ما القول الصحيح في حكم الأضحية؟

^(١) الحج: ٢٨.

^(٢) الحج: ٣٦.

فأجاب بقوله: الذي يظهر لي أن الأضحية ليست بواجبة ولكنها سنة مؤكدة، يُكره للقادر تركها.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: رجل يتقرب إلى الله بذبيحة لكن في غير وقت الأضحية، فهل له أجر؟

فأجاب بقوله: من المعلوم أن التقرب إلى الله بذبيحة في غير وقت الأضحية لا يحصل فيها أجر الأضحية، لكن إن تصدق بلحمها فله أجر الصدقة. وأما يأخذ أجر الأضحية فلا، وحينئذٍ نقول له: لا تتقرب بالذبح إلا على نية أنك تريد أنت تتقرب بالصدقة بلحمها.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: ما حكم الأضحية وهل يستدين الإنسان ليضحى؟

فأجاب بقوله: الأضحية سنة مؤكدة لمن كان قادراً عليها، حتى قال بعض أهل العلم: إنها واجبة، ومن قال بوجوبها أبو حنيفة وأصحابه - رحمهم الله - وهو رواية عن الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -، وعلى هذا فلا ينبغي للقادر أن يدع الأضحية.

أما من ليس عنده فلوس فإنه لا ينبغي له أن يستدين ليضحى؛ لأنه سوف يشغل ذمته بالدين، ولا يدري أيقدر على وفائه أم لا، لكن من كان قادراً فلا يدع الأضحية لأتأخر سنة، والأضحية في الحقيقة إنما هي عن الرجل وأهل بيته هذه هي السنة كما فعل النبي - صلى الله عليه وسلم -

، فقد كان يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته، والإنسان إذا ضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته كفاه عن الجميع الأحياء والأموات، ولا حاجة أن يخص الأموات بأضحية كما يفعل بعض الناس، حيث يخصون بعض الأموات بالأضحية، ويدعون أنفسهم لا يضحون عنهم ولا عن أهلهم، وأما الأضاحي عن الأموات في الوصايا التي أوصوا بها فلا بد من تنفيذها، والله أعلم.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: هل ذبح الأضحية يوم العيد واجب أو سنة؟

فأجاب بقوله: كان الذي ينبغي أن يسأل عن الأضحية هل هي واجبة أم لا؟.

وقد اختلف العلماء في وجوبها.

فمنهم من قال: إنها واجبة كما هو مذهب أبي حنيفة، وإحدى الروايتين عن الإمام أحمد، وأحد القولين في مذهب مالك، واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر بها وواظب عليها. ومن العلماء من يقول: إنها سنة مؤكدة يكره للقادر تركها.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: كيف يجمع الإنسان بين الأضحية والحج؟ وهل هذا مشروع؟

فأجاب بقوله: الحاج لا يضحي وإنما جهدي هدياً؟ ولهذا لم يضح النبي - صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع وإنما أهدى، ولكن لو فرض أن الحاج حج وحده وأهله في بلده فهنا يدع لأهله من الدراهم ما يشتركون به الأضحية ويضحون بها، ولكون هو جهدي، وهم يضحون؟ لأن الأضاحي إنما تشرع في الأمصار، أما في مكة فهو الهدي.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: كيف يجمع الإنسان بين الحج والأضحية؟ وماذا يصنع بالنسبة للأخذ من شعره وأظفاره؟

فأجاب بقوله: الحاج لا يضحي لكن من له أهل فإنه يجعل عندهم القيمة يضحون عنهم، وأما هو فله الهدي، وإذا قدر أنه قال لأهله: ضحوا عني وعنكم، فهو المضحي حقيقة، ولكن لا حرج أن يأخذ من شعره إذا تحلل من العمرة؟ لأن الإنسان المتمتع إذا قدم مكة وطاف وسعى فإنه يقصر وهذا التقصير لا يضر؟ لأنه نسك والذي ورد به النهي إنما هو الأخذ لغير النسك.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله - : هل على الحاج أضحية؟ وما الجواب عن أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ضحى عن أزواجه بالبقر ^(١)؟ وما جاء في حديث ثوبان رضي الله عنه قال: "ذبح رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ضحيته" ^(٢) وفي رواية أن ذلك في حجة الوداع ^(٣)؟

فأجاب بقوله: الأضحية للحاج إن كان يريد أن يضحي في أهله، بمعنى أنه حج وأهله مقيمون في بلده وأراد أن يعطيهم دراهم يشترون بها الأضحية يضحون بها فهذا لا بأس به.

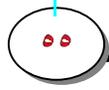
وأما إذا كان يريد أن يضحي في منى فإنه لا يضحي في منى، ليس في الحج إلا الهدى.

وأما حديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ضحى عن أزواجه بالبقر فالمراد بـ (ضحى) ، أي: ذبحها عنهن في الضحى، فأهدى لمن بقرًا، لكن ذبحها في الضحى فأطلق عليها أنها أضحية، وكذلك ما جاء في

^(١) أخرجه مسلم، كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن أكل الأضحية، (٣٥)، (٩٧٥)

^(٢) أخرجه مسلم، كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن كل الأضحية، (٣٥)، (٩٧٥).

^(٣) أخرجه مسلم، كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن كل الأضحية، (٣٦)، (٩٧٥).



حديث ثوبان - رضي الله عنه-، وكل ما أطلق عليه أنه أضحية في الحج فإنه هدي.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: هل على كل مسلم أن يضحي؟ وهل يجوز اشتراك خمسة أفراد في أضحية واحدة؟

فأجاب بقوله: الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الأضحية هي الذبيحة التي يتقرب بها الإنسان إلى الله في عيد الأضحى والأيام الثلاثة بعده، وهي من أفضل العبادات؟ لأن الله سبحانه وتعالى قرنها في كتابه بالصلاة فقال جل وعلا: (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ (١) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ) ^(١) ، قال تعالى: (قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ) ^(٢)

وضحي النبي - صلى الله عليه وسلم - بأضحيتين إحداهما عنه وعن أهل بيته، والثانية عن أمن به من أمته ^(٣) ، وحث الناس عليها صلوات الله وسلامه عليه، ورغب فيها.

وقد اختلف العلماء - رحمهم الله - هل الأضحية واجبة، أو ليست بواجبة على قولين.

^(١) الكوثر (١ - ٢)

^(٢) الأنعام (١٦٢ - ١٦٣)

^(٣) أخرجه الإمام أحمد (٣٩١/٦) ، وابن ماجه كتاب الأضاحي، باب أضاحي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، (٣١٢٢)

فمنهم من قال: إنها واجبة على كل قادر؟ للأمر بما في كتاب الله عز وجل في قوله: (فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ) ولما جاء عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فيمن ذبح قبل الصلاة أن يذبح بعد الصلاة^(١) ، وفيما روي عنه: "من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا"^(٢) ، فلا ينبغي للإنسان أن يدع الأضحية ما دام قادراً عليها، فليضح بالواحدة عنه وعن أهل بيته، ولا يجزئ أن يشترك اثنان فأكثر اشترك ملك في الأضحية الواحدة من الغنم ضأنحها أو معزها، أما الاشتراك في البقرة أو البعير فيجوز أن يشترك سبعة في الواحدة، هذا باعتبار الاشتراك في الملك، وأما التشريك بالثواب فلا حرج أن يضحى الإنسان بالشاة عنه وعن أهل بيته وإن كانوا كثيرين، بل له أن يضحى عن نفسه وعن علماء الأمة الإسلامية وما أشبه ذلك من العدد الكثير الذي لا يحصيه إلا الله.

وهنا أنبه على أمر يفعله بعض العامة معتقدين: أن الأضحية إنما تكون عن الميت، حتى إنهم كانوا فيما سبق إذا قيل لأحدهم: هل ضحيت عن نفسك؟ يقول: أضحى وأنا حي؟! يستنكر هذا الأمر،

^(١) أخرجه البخاري، كتاب الأضاحي، باب من ذبح قبل الصلاة فليعد (٥٥٦١) . ومسلم، كتاب الأضاحي، باب وقتها (١٩٦٠) .
^(٢) أخرجه الإمام أحمد (٣٢١/٢٠) ، وابن ماجه، كتاب الأضاحي، باب الأضاحي واجبة هي أم لا؟ (٣١٢٣) - ، والحاكم (٣٨٩/٢) وصححه.

ولكن ينبغي أن يُعلم أن الأضحية إنما شرعت للحى، فهي من السنن المختصة بالأحياء، ولهذا لم يرد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه ضحى عن أحد من الذين ماتوا من أقاربه، أو من زوجاته على وجه الانفراد، فلم يضح عن خديجة، وهي أول زوجاته - رضي الله عنها -، ولا عن زوجته زينب بنت خزيمة - رضي الله عنها - التي ماتت بعد تزوجه إياها بمدة غير طويلة، ولم يضح عن عمه حمزة بن عبد المطلب - رضي الله عنه - الذي استشهد في أحد، وإنما كان يضحى عنه وعن أهله بيته، وهذا يشمل الحى والميت، وهناك فرق بين الاستقلال والتبع، فيضحى عن الميت تبعاً بأن يضحى الإنسان عنه وعن آل بيته، وينوي بذلك الأحياء والأموات، وأما أن يضحى عن ميت بخصوصه بعينه فهذا لا أساس له من السنة فيما أعلم، أما إذا كان الميت قد أوصى بأضحية فإنه يضحى عنه تبعاً لوصيته، وأرجو أن يكون هذا الأمر معلوماً، وهو أن الأضحية إنما تشرع في الأصل في حق الحى لا في حق الميت، فالأضحية عن الميت تكون بالتبع وتكون بوصية، أما تبرعاً من أحد فإنها وإن جازت، لكن الأفضل خلاف ذلك.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: هل من السنة أن الإنسان إذا أهدى في الحج أن يضحي؟

فأجاب بقوله: يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: إنه لا أضحية للحاج؟ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يضح، وأهدى مئة بعير عن سبع مائة رأس من الغنم^(١)، لكن إذا كان الإنسان له عائلة لم يحجوا معه، وأوصاهم أن يضحوا عنه وعنهم فهذا طيب. فإذا كان له عائلة فمن السنة أن يجعل لهم أضحية عنه وعنهم إذا لم يحجوا معه، وأما الحاج فلا يضحون وإنما يهدون هدياً.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله - عن رجل يضحي مع عائلته، وله أبناء في مدينة أخرى ليسوا متزوجين، ولم يضحوا فماذا عليهم؟

فأجاب بقوله: إذا ضحوا فهو خير، وإن تركوا الأضحية فلا شيء عليهم، والأضحية لا تلزم أحداً؟ لأن الأضحية سنة مؤكدة من الأصل.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: عن شخص له والدة متوفاة، ويريد أن يضحي عنها من ماله، فهل يشركها في الأضحية مع أهل بيته، أم يضحي عنها بأضحية خاصة؟

فأجاب بقوله: لا يشرع للميت أضحية خاصة تُخصُّ به، وإن كان هذا جائزاً لكنه ليس بمشروع، إذ لم يرد عن النبي - صلى الله عليه

(١) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي - صلى الله عليه وسلم -، (١٢١٨).

وسلم - ، ولا عن أصحابه- رضي الله عنهم- فيما أعلم- أنه ضحى عن أحد من الأموات أضحية مستقلة، فالنبي - صلى الله عليه وسلم - قد ماتت زوجته خديجة، وماتت زوجته زينب بنت خزيمة- رضي الله عنهما- ومتن بناته إلا فاطمة، ومات أبناؤه، ومات عمه حمزة- رضي الله عنهم- ولم يخص أحداً منهم بأضحية، وإنما كان يقول - صلى الله عليه وسلم - عند تضحيته: "اللهم هذه عن محمد واس محمد" ^(١) ، فيشمل آل بيته الأحياء والأموات.

وإذا كان كذلك فإن الأفضل في حق السائل ألا يخص أمه بأضحية خاصة، وإنما يضحى بأضحية عنه وعن أهل بيته، وتشمل الأحياء والأموات هذه هي السنة، وإن بعض الناس يضحى بأضحية عن الميت أول سنة من موته يسمونها: أضحية الحفرة، أو أضحية الدفنة، وهذا من البدع؟ لأن تخصيص الميت بأضحية بهذا الاسم في أول سنة يموت لم يرد عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، ولا عن أصحابه، فيكون من البدع التي ابتدعتها الناس، وكل بدعة ضلالة كما قال النبي - صلى الله عليه وسلم - ^(٢)

* حكم الأضحية عن الأموات:

^(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٩١/٦) .

^(٢) أخرجه مسلم/ كتاب الجمعة/ باب تخفيف الصلاة والخطبة برقم (٨٦٧) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ الصَّالِحِ الْعَثِيمِينَ إِلَى الْأَخِ الْمَكْرَمِ... حَفِظَهُ
اللَّهُ تَعَالَى - السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

كِتَابِكُمْ الْمُوْرَخَ ٢٩ مِنْ الشَّهْرِ الْمَاضِي وَصَل. سَرْنَا صَحْتَكُمْ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
عَلَى ذَلِكَ.

أَمَّا سَوَالِكُمْ عَمَّا كَثَرَ مِنْ أَقْوَالِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ مِمَّنْ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الْعِلْمِ أَنَّهُ
لَيْسَ لِلْمَوْتَى أَضْحِيَّةٌ، وَلَيْسَ لَهُمْ صَدَقَةٌ إِلَّا الصَّدَقَةُ الْجَارِيَةُ فَقَطْ، وَكَذَلِكَ
مَا يَصِحُّ لَهُمْ حَجٌّ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا الَّذِي مَا قَضَى فَرَضَهُ فَهُوَ يَحِجُّ عَنْهُ.

فَجَوَابُهُ: أَمَّا الْأَضْحِيَّةُ عَنِ الْأَمْوَاتِ فَإِنَّهَا تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يُوصَى بِهَا الْمَيِّتَ فَيُضْحِي عَنْهُ تَنْفِيذًا لَوْصِيَّتِهِ؟ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ
يُحِبَّ تَغْيِيرَ الْوَصِيَّةِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ جَنْفًا أَوْ إِثْمًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (فَمَنْ خَافَ
مِنْ مُوسٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ
رَحِيمٌ) (١٨٢)) (١)، وَالْأَضْحِيَّةُ لَيْسَتْ جَنْفًا وَلَا إِثْمًا، بَلْ هِيَ عِبَادَةٌ مَالِيَّةٌ
مِنْ أَفْضَلِ الْعِبَادَاتِ وَالشَّعَائِرِ.

وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ - أَنَّهُ كَانَ يَضْحِي بِكَبْشَيْنِ أَحَدَهُمَا عَنْ نَفْسِهِ وَالْآخَرَ عَنِ النَّبِيِّ -
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - (٢)، وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي أَنَسٍ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى

(١) (البقرة: ١٨٢)

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، كِتَابَ الضَّحَايَا، بَابَ الْأَضْحِيَّةِ عَنِ الْمَيِّتِ، (٢٧٩) وَالتِّرْمِذِيُّ، كِتَابَ
الْأَضْحِيَّةِ، بَابَ مَا جَاءَ فِي الْأَضْحِيَّةِ عَنِ الْمَيِّتِ، (٤٩٥).

الله عليه وسلم - أوصاني أن أضحي عنه، فأنا أضحي عنه ^(١) ، وقد ترجم لذلك الترمذي وأبو داود فقال الترمذي: باب ما جاء في الأضحية عن الميت، وقال أبو داود: باب الأضحية عن الميت، ثم ساقا الحديث، لكن الحديث سنده ضعيف عند أهل العلم، وعلى كل حال فالعمدة على آية الوصية.

القسم الثاني: أن يضحي عن الميت تبعاً مثل أن يضحي الرجل عن نفسه وأهل بيته، وفيهم من هو ميت فهذا جائز ويحصل للميت به أجر، وقد جاءت بمثله السنة، فقد ضحى النبي - صلى الله عليه وسلم - بكبشين أحدهما عنه وعن آله، والثاني عن أمته ^(٢) ، وهو شامل للحي والميت من آله وأمته.

القسم الثالث: أن يضحي عن الميت وحده بدون وصية منه مثل أن يضحي الإنسان عن أبيه أو أمه أو ابنه أو أخيه أو غيرهم من المسلمين، فلا أعلم لذلك أصلاً من السنة إلا ما جاء في بعض روايات مسلم لحديث البراء بن عازب في قصة أبي بردة بن نيار أنه

^(١) أخرجه أبو داود، كتاب الضحايا، باب الأضحية عن الميت، (٢٧٩) والترمذي، كتاب الأضاحي، باب ما جاء في الأضحية عن الميت، (١٤٩٥) .

^(٢) أخرجه الإمام أحمد (٣٩١/٦) .

قال: (يا رسول الله قد نسكت عن ابن لي) ^(١) ، فإن صحت هذه الزيادة فقد يتمسك بها من يثبت جواز الأضحية عن الميت وحده حيث لم يسأله النبي - صلى الله عليه وسلم - عن ابنه أحي أم ميت، ولو كان الحكم يختلف بين الحي والميت لاستفصل منه النبي - صلى الله عليه وسلم - ، لكن في هذا نظر؛ لأن المعهود أن الأضحية كانت في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الأحياء، والأموات تبع لهم، ولا نعلم أنه ضحى عن الميت وحده في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ولذلك اعتمد من يميزون الأضحية عن الميت وحده بدون وصية منه، على قياس الأضحية على الصدقة، حيث إن الكل عبادة مالية.

قال ابن العربي المالكي في شرح صحيح الترمذي (٢٩٠/٦) :
 اختلف أهل العلم هل يضحى عن الميت مع اتفاقهم على أنه يتصدق عنه والأضحية ضرب من الصدقة لأنها عبادة مالية وليست كالصلاة والصيام.
 اهـ

والخلاصة: أن الأضحية عن الميت وحده بدون وصية منه لا أعلم فيها نصاً صريحاً بعينها، لكن لو فعلت فأرجو ألا يكون بها بأس، إلا أن الأفضل والأحسن أن يجعل المضحى الأضحية عنه وعن أهل بيته الأحياء

^(١) أخرجه مسلم، كتاب الأضاحي، باب وقتها (٦) ، (١٩٦١) .

والأموات؟ اقتداء بالنبي - صلى الله عليه وسلم - ، وفضل الله واسع،
يكون الأجر بذلك للجميع إن شاء الله تعالى.

وأما قول بعض الذين ينتسبون للعلم عندكم: (إن الصدقة لا
تصح للموتى إلا أن تكون صدقة جارية) . فهذا غير صحيح، فإن الصدقة
للموتى تصح ويصل إليهم ثوابها إذا كانت خالصة لله تعالى ومن مال
طيب، سواء كان جارية أم منقطعة، فقد ثبت في صحيح البخاري عن
عائشة رضي الله عنها أن رجلاً قال للنبي - صلى الله عليه وسلم - : إن
أمي اقتلتت نفسها، أي: ماتت فجأة، وأظنها لو تكلمت تصدقت فهل لها
أجر إن تصدقت عنها؟ قال: "نعم"^(١)، وروى نحوه مسلم من حديث أبي
هريرة ^(٢) .

ففي هذا الحديث دليل على جواز الصدقة عن الميت مطلقاً، وأن له بذلك
أجراً سواء كانت الصدقة الجارية أم منقطعة.

ولعل الذين توهموا أن الميت لا ينفعه إلا الصدقة الجارية فهموا ذلك من
قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا
من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"
^(٣)

^(١) أخرجه البخاري، كتاب الوصايا، باب ما يستحب لمن توفي فجأة، (٢٦٧٠) .

^(٢) أخرجه مسلم، كتاب الوصية، باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت، (١٢) ، (١٠٠٤) .

^(٣) أخرجه مسلم، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، (١٤) ، (٦٣١) .

وليس في هذا الحديث دلالة على ما توهموه، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول: "انقطع عمله" ولم يقل: "انقطع العمل له"، ثم إن هذا الحديث الذي استندت إليه هؤلاء فيما فهموا منه، ليس على عمومته بالنص والإجماع، إذا لو كان على عمومته لكان الميت لا ينتفع بغير دعاء ولده له، وقد دل الكتاب والسنة والإجماع على انتفاع الميت بدعاء غير ولده له، قال الله تعالى: (وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ) ^(١)، والذين سبقوهم بالإيمان في هذه الآيات هم المهاجرون والأنصار، والذين جاءوا من بعدهم شامل لمن بعدهم إلى يوم القيامة، فهم يدعون بالمغفرة لهم وإن لم يكونوا من أولادهم، وينفعهم ذلك، وقد ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم -

أنه أغمض أبا سلمة رضي الله عنه حين مات وقال: "اللهم اغفر لأبب سلمة، وارفع درجته في المهديين، واخلفه في عقبه، وافسح له في قبره، ونور له فيه" ^(٢)

وكان - صلى الله عليه وسلم - يصلي على أموات المسلمين ويدعو لهم، وصح عنه أنه قال: "ما من رجل مسلم يموت فيقوم على

^(١) (الحشر: ١٠)

^(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت والدعاء له (٧)، (٩٢٥)

جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه" (١) ،
 وصح عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه كان يزور المقابر، ويدعو لأهلها،
 ويأمر أصحابه بذلك (٢)

فهذه دلالة الكتاب والسنة على انتفاع الإنسان بدعاء غير ولده
 له، وأما الإجماع فقد أجمع المسلمون على ذلك إجماعاً قطعياً، فما زالوا
 يصلون على موتاهم ويدعون لهم وإن لم يكونوا من آبائهم، وكذلك صح
 عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "من سنّ في الإسلام
 سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة" (٣) ، وليس ذلك
 من الصدقة الجارية، ولا من العلم، ولا من دعوة الولد.

وكذلك صح عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "من مات
 وعليه صيام صام عنه وليه" (٤) ، ووليّه وارثه سواء كان ولداً أم غيره،
 لقوله تعالى: (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ) (٥) ،

(١) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب من صلى عليه أربعون شفّعوا فيه (٥٩) ، (٩٤٨) .

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول المقابر، (٩٧٤) .

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة (٦٩) ، (١٠١٧) .

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم (١٩٥٢) ومسلم كتاب الصيام،

باب قضاء الصيام عن الميت، (١٥٣) ، (١١٤٧) .

(٥) (الأحزاب: ٦)

وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : "ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فهو لأولى رجل ذكر" ^(١)

والصيام عبادة بدنية، وقد أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - بصومه عن الميت وهو دليل على أنه ينتفع به، وإلا لم يكن للأمر به فائدة. والأمثلة أكثر من هذا ولا حاجة لاستيعابها إذ المؤمن يكفيه الدليل الواحد.

والمقصود أن قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : "إذا مات الإنسان انقطع عمله" إلى آخر الحديث إنما يعني به عمل نفسه لا عمل غيره له؟ ولهذا قيد الصدقة بالجارية لتكون مستمرة له بعد الموت، وأما عمل غيره له فقد عرفت الأمثلة والأدلة على انتفاعه به سواء من الولد أو غيره،

ولكن مع ذلك لا ينبغي للإنسان أن يكثر من إهداء العمل الصالح لغيره؟ لأن ذلك لم يكن من عادة السلف وإنما يفعله أحياناً.

وأما قول بعض المنتسبين للعلم عندكم: (إنه ما يصح الحج للميت إلا إذا كان ما قضى فرضه فهو يحج عنه) ، فهذا موضع خلاف بين العلماء، والمشهور من مذهب الإمام أحمد - رحمه الله - أنه يجوز أن يحج

^(١) أخرجه البخاري، كتاب الفرائض، باب ميراث الولد من أبيه وأمه (٦٧٣٢) ، ومسلم كتاب الفرائض، باب: ألحقوا الفرائض بأهلها (٢) ، (١٦١٥) .

عن الميت الفرض والنفل؛ لحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سمع رجلاً يقول: لبيك عن شبرمة، قال: "ومن شبرمة؟" قال: أخ لي. أو قريب لي، قال: "أحججت عن نفسك؟" قال: لا، قال: "حج عن نفسك ثم حج عن شبرمة" ^(١)

احتج به أحمد في رواية صالح، قال البيهقي: إسناده صحيح. ومن العلماء من أعله بالوقف، لكن الرافع له ثقة وهو يدل بعمومه على جواز حج النفل عن الميت؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يستفصل هذا الرجل عن حجه عن شبرمة هل هو نفل أو فرض، وهل كان شبرمة حياً أو ميتاً، قالوا: وإذا جاز أن يحج عنه الفرض بالنص الصحيح الصريح ما المانع من النفل، فإن جواز حجة الفرض عنه دليل على أن الحج لا تمتنع فيه النيابة، وهذا لا فرق فيه بين الفرض والنفل إذا كان الذي يحج عنه ميتاً أو عاجزاً عاجزاً لا يرجى زواله، أما القادر أو العاجز عاجزاً يرجى زواله فلا يوكل من يحج عنه.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: يختلف الجاموس عن البقر في كثير من الصفات كاختلاف الماعز عن الضأن، وقد فصل الله في سورة الأنعام بين

^(١) أخرجه أبو داود، كتاب المناسك، باب الرجل يحج عن غيره، (١٨١١)، وابن

ماجه، كتاب المناسك، باب الحج عن الميت، (٢٩٠٣).

الضأن والماعز، ولم يفصل بين الجاموس والبقر، فهل يدخل في ضمن الأزواج الثمانية فيجوز الأضحية بها أم لا يجوز؟
فأجاب بقوله: الجاموس نوع من البقر، والله عز وجل ذكر في القرآن المعروف عند العرب الذين يحرّمون ما يريدون، ويبيحون ما يريدون، والجاموس ليس معروفاً عند العرب.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله - : أيهما أفضل في الأضحية الكبش أو البقر؟

فأجاب بقوله: ذكر الفقهاء رحمهم الله أنه إذا ضحى بالبهيمة كاملة فالأفضل الإبل، ثم البقر، ثم الغنم، والضأن أفضل من الماعز، أما إذا ضحى بسبع من البدنة أو البقرة فإن الغنم أفضل والضأن أفضل من الماعز.
* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله - : أيهما أفضل في الأضحية كبيرة اللحم كثيرة الشحم واللحم أم غالية الثمن؟

فأجاب بقوله: هذه مسألة هل الأفضل في الأضحية ربيعة القيمة أو السمينة الكبيرة؟ الغالب أنهما متلازمان وأن الكبيرة ذات اللحم الكثير تكون أفضل، لكن أحياناً يكون بالعكس، فإذا نظرنا إلى منفعة الأضحية قلنا الكبيرة أفضل، وإن قلَّت قيمتها، وإن نظرنا إلى صدق التعبّد لله عز وجل قلنا كثيرة الثمن أفضل؟ لأن بذل الإنسان المال الكثير تعبداً لله يدل على كمال عبادته وصدق عبادته، والجواب أن نقول: انظر ما هو أصلح لقلبك فافعله ما دام المصلحتان قد تعارضتا، فانظر ما هو أصلح لقلبك، فإن رأيت أن النفس يزداد إيمانها وذمها لله عز وجل ببذل الثمن فابذل الثمن الكثير.

* سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله:- ورد في كلامكم في فضل الأضحية أنها كلما كانت أكمل كلما كانت أفضل مع أن الثنية من الضأن أفضل لحمًا وأقل ثمنًا عند الناس من التي أكبر منها فأيهما أفضل؟

فأجاب بقوله: الأفضل ما كانت أكثر لحمًا وأنفع للفقراء، وإن كان بعض العلماء يقول ما كانت أكثر ثمنًا، فالمسألة فيها خلاف بين العلماء إذا كان الأمر بين، أن تكون أكثر ثمنًا أو أكثر لحمًا وأنفع، فمن العلماء من يرجح ما كانت أكثر ثمنًا؟ لأن كون الإنسان يبذل المال الأكثر في مرضاة الله هذه درجة عالية، ومنهم من يقول: إذا كان القصد نفع الفقراء، ونفع الأهل والأكل فإن الأفضل ما كان أكثر لحمًا، فكل من العلماء نظر إلى ناحية، ولكن الذي يظهر أن الأفضل ما كان أنفع للفقراء وأكثر للحم لتكثر الهدية والصدقة والأكل، اللهم إلا أن يمتاز الأقل بفضل آخر أو بميزة أخرى، مثل أن يكون أطيب لحمًا وأشهى للناس، ويكون الناس في زمن الرفاهية لا يأكلون من اللحوم إلا ما كان غصًا طريًا فهنا يرجح.

* سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله:- كيف أعرف الإبل التي تجوز الأضحية بها من جهة السن؟ لأن أصحاب الإبل يقولون إنها تضحي لكي يسوّقون بضاعتهم، فما الحكم؟

فأجاب بقوله: لا تأخذ بقول البائع أنها بلغت السن الذي يجزئ إلا إذا كنت تعرفه شخصيًا أنه ثقة، وإلا فلا تأخذ بقوله؟ لأنه يريد أن

يمشي سلعته، كذلك إذا كنت من يعرف الأسنان هل هي ثنية الآن أو جذعة.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: هل تجوز أضحية واحدة لأخوين شقيقين في بيت واحد مع أولادهم أكلهم وشر بهم واحد؟ فأجاب بقوله: نعم، يجوز أن يقتصر أهل البيت الواحد ولو كانوا عائلتين على أضحية واحدة، ويتعدى بذلك فضيلة الأضحية.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: أهدى الرسول - صلى الله عليه وسلم - يوم النحر، في حجة الوداع مئة من الإبل، فهل هذه المئة له خاصة أو له ولأزواجه؟

فأجاب بقوله: نعم، أهدى النبي - صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع مئة ناقة، ذبح ثلاثاً وستين بيده، والباقي أعطاه علي بن أبي طالب ليذبحه ويوزع لحمه، وأمر أن يؤخذ من كل بعير قطعة فجعلت في قدر وطبخت فأكل من لحمها وشرّب من مرقها ^(١)؟ تحقيقاً لقوله تعالى: (فَكُلُّوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ) ^(٢)، وهذا عن نفسه فقط إلا أنه أشرك على بن أبي طالب في الهدي كما جاء هذا في صحيح مسلم في حديث

^(١) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي - برقم (١٢١٨) .

^(٢) (الحج: ٢٨)

جابر بن عبد الله ^(١) - رضي الله عنهما-، وأما نساؤه فقد أهدى عنهن بالبقر ^(٢)

* سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله-: عن أب يسكن معه في بيته ثلاثة أبناء متزوجون، ولكل واحد منهم جزء مستقل في البيت فهل تجزئ أضحية واحدة عنهم؟

فأجاب بقوله: الذي أرى أن على كل بيت أضحية؟ لأن لكل بيت مستقل.

* سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله-: عن من يسكن مع والده، وهو متزوج وله مال، فهل يكتفي بأضحية والده؟

فأجاب بقوله: السنة أن الرجل يضحي عنه وعن أهل بيته صغاراً أو كباراً، أما إذا كان الإنسان منفصلاً عنه أبيه، هو في بيت، وأبوه في بيت، فلكل واحد منهما أضحية، فالأب يضحي عنه وعن أهل بيته، والابن يضحي عنه وعن أهل بيته، ولكن يجب أن يلاحظ أن هذا سنة، وليس معنى ذلك أنه يحرم على الابن إذا كان يسكن مع والده أن يضحي بأضحية مستقلة، لكن لا شك أن التمسك بالسنة خير من عدمه، وأضرب لذلك مثلاً: برجلين أحدهما قام يصلي سنة الفجر لكن يخففها، والثاني قام

^(١) مسلم (١٢١٨) .

^(٢) أخرجه مسلم، كتاب الأضاحي، باب بيان ما كان من النهي عن أكل الأضحية (٣٥) .

يصلي سنة الفجر لكن يطول فيها، أيهما الأوفق للسنة؟ الأول الذي يخفف، ولكن الثاني وإن كان يطول ويفعل خلاف السنة إلا أنه لا يأثم، فإذا قلنا أن السنة أن يجمع أهل البيت على أضحية واحدة فيقوم بها رب البيت فليس معنى ذلك أنهم لو ضحوا بأكثر من واحدة أنهم يأثمون، لا يأثمون، لكن المحافظة على السنة أفضل من كثرة العمل، قال الله تعالى: (لِيَلْبُوكُمُ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) ^(١) ولهذا لما بعث النبي - صلى الله عليه وسلم - رجلين في حاجة فلم يجدا الماء فتيمما وصليا، ثم وجدا الماء، أما أحدهما فتوضأ وأعاد الصلاة، وأما الآخر فلم يتوضأ ولم يعد الصلاة، فذكر ذلك لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال للذي لم يعد الصلاة: "أصبحت" وقال للثاني: "لك الأجر مرتين" ^(٢) ، فالأفضل منهما الذي أصاب السنة وإنما أخذ الآخر الأجر مرتين، لأنه عمل عمليين، وله أجر عمليين لكنه ليس كالذي أصاب السنة.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله - : هل يصح ذبح ذبجتين: واحدة بنية الأضحية، والثانية بنية توزيع اللحم؟ وما حكم الأضحية بمقطوعة الأذن أو القرن؟

فأجاب بقوله: هذا سؤال طيب.

(١) (الملك: ٢)

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب التيمم يجد الماء بعدما يصلي في الوقت، (٣٣٨) .

أما بالنسبة للمسألة الأولى فالسنة أن يضحى الإنسان بواحدة عنه وعن آل بيته، كما كان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يفعل، ونحن نعلم أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أكرم الخلق، ولكن اقتصر على واحدة، فالسنة خير، لكن لو زدنا بهذا للغرض الذي ذكرت فلا بأس إن شاء الله. وأما ما يتعلق بمقطوعة الأذن ومقطوعة القرن فالصحيح: أنها جائزة مجزئة لكنها مكروهة؛ لأنها ناقصة الحلقة، وقد أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - أن نستشرف العين والأذن^(١)، أي أن نطلب شرفهما وكماهما.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: إذا كان الأب له أولاد وبعض الأولاد متزوج، فهل تكفي أضحية الأب عن الأبناء مع أن لهم زوجات؟ وهل يذبح الوالد عن نفسه والولد عن نفسه والزوجة عن نفسها، وكذلك كل من كان له مرتب؟

فأجاب بقوله: إذا كانوا عائلة في بيت واحد كفتهم أضحية واحدة؟ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - ضحى بأضحية واحدة عنه وعن أهل بيته^(٢)، وكان نساؤه اللاتي معه تسع نساء، ومع ذلك ضحى

^(١) أخرجه الإمام أحمد (١٤٩/١) والترمذي في كتاب الأضاحي، باب ما يكره من الأضاحي (١٩٤٨) والنسائي (٤٤٦٢) وابن ماجه، كتاب الأضاحي، باب ما يكره أن يضحى به، (٣١٤٢) ، (٣١٤٣) .

^(٢) أخرجه الإمام أحمد (٣٩١/٦) .

عنهم أضحية واحدة، أما إذا كان هؤلاء الأبناء كل واحد في بيت منفرداً عن الآخر فإن على كل واحد منهم أضحية، ولا تكفي أضحية الوالد عنهم.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله - : ثلاثة رجال كل واحد اشترى له هدياً فقالوا: شاة هديها، وشاة تصدق بها، وشاة نأكلها فبهذا نكون قد أكلنا الثلث، وتصدقنا الثلث، وأهدينا الثلث، فما رأيك في هذا؟ فأجاب بقوله: رأيي أن هذا غلط؛ لأن الثلث لا بد أن يكون مشاعاً، ولا بد أن يتصدق الإنسان مما أهدها، وفي هذا المثال الذي ذكره السائل الشاة الثالثة ما أهدي منها بشيء، وما تصدق منها بشيء، أكلت كلها، والطريق السليم أن تأخذ من هذه الشاة قليلاً، ومن هذه قليلاً، ومن هذه قليلاً، ثم تأكل.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله - : عن ثلاثة أخوة في بيت، لهم رواتب، وكلهم متزوج، فهل تجزئهم أضحية واحدة أم لكل واحد أضحية؟ فأجاب بقوله: إذا كان طعامهم واحداً، وأكلهم واحداً فإن الواحدة تكفيهم، يضحى الأكبر عنه وعمن في بيته، وأما إذا كان كل واحد له طعام خاص - يعني مطبخ خاص به - فهنا كل واحد منهم يضحى؛ لأنه لم يشارك الآخر في مأكله ومشربه.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله - : انتشر بين بعض العامة أنه لا يضحى الحاج إلا إذا كان قد توفي أحد والديه فهل هذا صحيح؟

فأجاب بقوله: هذا ليس بصحيح، الحاج إذا كان هو صاحب البيت فإنه يضحي، بمعنى أنه يقول لأهله اذبحوا الأضحية عني وعنكم، ويعطيهم القيمة، أما إذا كان يريد أن يضحي في مكة فلا؟

لأن الحاج المشروع في حقه هو الهدي وليس الأضحية؟ ولهذا لم يضح النبي - صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع مع أنه يضحي كل سنة، في حجة الوداع نحر هدياً مئة بعير، نحر منها ثلاثاً وستين بيده، والباقي أعطاه علياً - رضي الله عنه -^(١)، وقال: انخره، ولم يضح، فعلى هذا نقول: إذا كان الحاج رب البيت فليوص أهله بأن يشتروا أضحية من ماله، ويضحوا بها عنه وعنهم، أما في مكة فالهدي.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: رجل له أولاد، وله ابن كبير متزوج يسكن معه وموظف، وأكلهما وشربهما واحد، فهل في حقهما أضحية واحدة؟

فأجاب بقوله: أصحاب البيت الواحد أضحيتهم واحدة ولو تعددوا، فلو كانوا اخوة مآكلهم واحد، وبينهم واحد فأضحيتهم واحدة، ولو كان لهم زوجات متعددة، وكذلك الأب مع أبنائه ولو كان أحدهم متزوجاً فالأضحية واحدة.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي - صلى الله عليه وسلم - (١٢١٨) .

سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله-: رجل متزوج بزوجتين الأولى عنده والأخرى عند أهلها هل يلزم أضحية أم أضحيتين؟
فأجاب بقوله: الأضحية في البيت الذي هو فيه تكفي عنها أيضاً؛
لأنها من أهله، وإن كانت هي عند أهلها، فإذا قال: هذا عني وعن أهل
بيتي، شملها وإن كانت عند أهلها.

سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله - : عن ثلاثة إخوة يسكنون في سكن واحد، ويضحون بأضحية واحدة فهل تجزئ عنهم؟

فأجاب بقوله: الظاهر لي أن الحكم في هذا أن أضحيتهم هذه مجزئة؟ لأن ما لهم بمثلة الواحد، فتجزئ عنهم الأضحية الواحدة؛ لأنهم في بيت واحد، وكان الصحابة رضي الله عنهم يضحون بالشاة عنهم وعن أهل بيوتهم، بخلاف ما لو كان كل واحد منهم محتصاً بماله فإن الأضحية الواحدة لا تجزئ عنهم، ولهذا لو اشترك ثلاثة جيران في أضحية واحدة فإن ذلك لا يجزئ، ولا تكون الشاة هذه شاة أضحية بل هي شاة لحم؟ لأن من شروط الأضحية أن تكون على وفق الشرع ولم يرد في الشريعة اشتراك اثنين فأكثر في شاة واحدة، وإنما كان الاشتراك في الإبل والبقر، يشترك السبعة في بعير أو بقرة، ومن المعلوم أن من شروط العمل الصالح أن يكون على وفق الشريعة، فمن عمل عملاً ليس عليه أمر الله ورسوله فهو مردود عليه، كما ثبت ذلك عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" ^(١) ، أما هؤلاء الجماعة فهم في بيت واحد، وما لهم واحد، فهم بمثلة رجل واحد فتجزئ الشاة عنهم جميعاً.

^(١) أخرجه مسلم، كتاب الأضحية، باب نقض الأحكام الباطلة برقم (١٧١٨) .

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: هل يجوز للمقتدر أن يذبح أكثر من أضحية له، حيث ورد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ضحى بكبشين؟ وهل يمكن أن يشترك الرجل وزوجته في أضحية واحدة من هذا نصف ومن هذا نصف، وعلى أيهما يكون الإنسان؟

فأجاب بقوله: الأفضل ألا يزيد الإنسان عن شاة واحدة عنه وعن أهل بيته؟ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته^(١)، ومعلوم أنه أكرم الخلق - صلى الله عليه وسلم -، وأنه - صلى الله عليه وسلم - أشد الناس حباً لعبادة الله وتعظيمه، أما كونه - صلى الله عليه وسلم - ضحى بكبشين، فالثاني ليس عن أهله وأهل بيته، ولكنه عن أمته، وعلى هذا فالأفضل الاقتصار على شاة واحدة للرجل وأهل بيته، ومن كان عنده فضل مال فليبدله دراهم، أو أطعمة أو ما أشبه ذلك في البلاد الأخرى المحتاجة، أو للمحتاجين في بلده؛ لأن البلاد لا تخلو من أناس محتاجين.

وأما إذا اشترك الإنسان وزوجته في قيمة شاة فإن هذا لا يصح؛ لأنه لا يشترك اثنان في القيمة في شاة واحدة، وإنما الاشتراك المتعدد في الإبل والبقر، يكون البعير عن سبعة، والبقرة عن سبعة،

(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٩١/٦).

أما الغنم فلا يمكن أن يشترك اثنان على الشيوع أبداً، أما الثواب فليس له حصر، لا بأس أن يقول: اللهم هذا عني وعن زوجتي، أو عني وعن أهلي، وأما أن كل واحد منهما يبذل نصف - صلى الله عليه وسلم - القيمة ويشترى أضحية واحدة من الغنم فهذا لا يصح.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: رجل يقول: عمي قد أوصت بأضحية وعشاء في رمضان، وعندني لها ما يقرب من عشرين ألف ريال، وهذا المبلغ لا أستطيع أن أشتري به عقاراً أنفذ الوصية من رلعه، فهل يمكن أن أشتري به أسهماً من شركة الكهرباء مثلاً، وأنفذ الوصية من ربح هذه الأسهم؟

فأجاب بقوله: نعم يمكن ذلك؛ لأن فيه مصلحة.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: إذا أوصى الميت بأضحية، ثم قال أحد الأقارب أو الأولاد أنا أضحي عن الميت من جيبي، فهل يجوز للوكيل مثلاً أن يقبل ولا يضحي من دراهم الميت، وإذا وقع ذلك فما الحكم؟

فأجاب بقوله: الواجب على الوكيل أن ينفذ الوصية التي وكلت إليه، ومن أراد أن يضحي عن الميت فإنه لا يمنع، ولكن الوصية لا بد من تنفيذها.

وأنا قلت كلمة (الوكيل) مجازة للسؤال، وإلا فالصواب:

(الوصي) ؛ لأن المتولي لغيره إن كان الغير حياً فهو (وكيل) ، وإن كان ميتاً فهو (وصي) ، وإن كان على مال يتيم ونحوه فهو (ولي) ، وإن كان على وقف فهو (ناظر) .

* سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله-: أيهما أفضل أن يدفع رب البيت قيمة الأضحية وحده، أم يضحي كلل مستطيع من أفراد الأسرة تطيباً لنفوسهم؟

فأجاب بقوله: الأفضل أن يقوم بها وحده، فقد كان الرجل في عهد النبي ع - صلى الله عليه وسلم - يضحي عنه وعن أهل بيته، وأما تطيب نفوسهم بأن يقال لهم: السنة هي التي فيها طيب النفس، والناس إذا عودوا على الشيء اعتادوا عليه وسهل عليهم، ولا شك أن الناس الآن اعتادوا على أن كل واحد يضحي، ولكن إذا قيل لهم: إن السنة أن يضحي رب البيت، وإن كان لكم زيادة فتصدقوا بها، ومع ذلك لو أنكم ضحيتم ليس عليكم إثم، ولكن المحافظة على السنة وعلى ما كان عليه الصحابة رضي الله عنهم لا شك أنه أولى.

* سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله-: إذا أوصى الرجل بأضحية، فهل الورثة مخيرون بين ذبح شاة، وبين الاشتراك في سبع بدنة أم لا؟

فأجاب بقوله: إذا أوصى الميت بأضحية فإن الواجب على الوصي أن يختار ما هو أفضل وأكمل، فالشاة أفضل من سبع بدنة، لكن إذا

كانمسا الوصية قليلة لا تكفي للواحدة من الضأن أو الماعز، وتكفي لسبع من الإبل، أو البقرة، فحينئذ يشتري سبع بدنة، أو بقرة.

* سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله-: ما رأيكم في ذبح الهدي عن طريق البنك الاسلامي، وتوقيع لحمه خارج الحرم، خاصة إذا كان الحملة فيها عدد كبير من الناس، فهل الأفضل أن يذبحها الإنسان بنفسه مع المشقة ومظنة عدم الاستفادة منها؟ أو يدفعها لهذه الجهة حتى ولو لم تذبح إلا في اليوم الرابع؟

فأجاب بقوله: الأفضل أن يياشر الإنسان الذبح بنفسه أو بوكيل يكون حاضرًا عنده؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لحيم هو الذي باشر الذبح، ذبح هديه بيده - صلى الله عليه وسلم - لخيرو فإنه أهدي مئة بدنة، ذبح منها ثلاثاً وستين بيده، وأعطى علي بن أبي طالب الباقي^(١) فذبحه، وإن حصل لك المشقة احتسب الأجر، وبعض الناس يتزل إلى مكة في يوم العيد، أو في أي يوم من أيام التشريق، ويشترى الهدي ويذهب إلى الجزرة فيذبحه هناك، ويجد من يأخذها منه، فبإمكانك أن تتزل إلى مكة في يوم من أيام التشريق وتذبح هناك كما يفعله بعض الناس بدون مشقة وبدون تعب، وإذا كان عليك مشقة كما لو كانت الهدايا كثيرة وأنت رجل واحد فلك أن تعطي هذه الشركة لذبحها؛ لأن القائمين عليها حسب علمي أناس موثوقون، والتوكيل في الهدي جائز.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي - صلى الله عليه وسلم - (١٢١٨) .

سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: هل يجوز ذبح الحمى في الأضحية؟
 فأجاب بقوله: يجوز أن يذبح الخصي في الأضحية، حتى إن بعض
 أهل العلم قد فضَّله على الفحل، قال: لأن لحمه يكون أطيب، والصحيح:
 أن الفحل من ناحية أفضل لكمال أعضائه وأجزائه، وهذا أفضل بطيب
 لحمه، وعلى كل حال فإنه يجوز أن يضحي
 الإنسان بالخصي، وقد جاء في الحديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم -
 لحي - صلى الله عليه وسلم - ضحى بكبشين موجوءين ^(١) أي مخصيين.
 * سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: هل يجوز الأضحية بالمخصي؟
 فأجاب بقوله: الصحيح أنه يجوز الأضحية بالمخمي؛ لأنه ثبت عن
 النبي - صلى الله عليه وسلم - لَخَيْلى أنه ضحى بكبشين موجوئين، يعني
 مقطوِير الخصيتين، ووجه ذلك أن الخصي يكون لحمه أطيب وألذ،
 فالخصاء لم يضره بشيء.

^(١) أخرجه الإمام أحمد (٢٢٠/٦)، وابن ماجه، كتاب الأضاحي، باب أضاحي رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، (٣١٢٢).

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله - : ما العيوب التي تكون مانعة من الاجزاء في الأضحية؟ وما أول وقت الذبح وآخره؟

فأجاب بقوله: العيوب التي تمنع من الإجزاء بينها النبي كلم - صلى الله عليه وسلم - في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال - صلى الله عليه وسلم - : "أربع لا تجوز في الأضاحي: المريضة البين مرضها، والعوراء البين عورها، والعرجاء البين ضلعها، والعجفاء التي لا تنقي" ^(١) ، هذه هي العيوب الأربعة التي تمنع من الإجزاء، وما كان بمعناه أو مثلها فهو مثلها في الحكم.

فالعوراء البين عورها هي: التي يتبين لمن رآها أحها عوراء بحيث تكون العين ناتئة، أو غائرة، أو عليها بياض بين، يتبين لمن رآها بأحها عوراء. أما المريضة البين مرضها فهي: التي يظهر عليها آثار المرض، وأعراض المرض بأن تكون غير نشيطة، ولا تأكل وما أشبه ذلك مما يستدل بها على مرضها.

والعرجاء البين ضلعها، قال أهل العلم: هي التي لا تستطيع المشي مع الصحيحة، وأما التي تستطيع المشي مع الصحيحة وتباريها وإن كانت تعرج فإنه لا بأس بها.

^(١) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الضحايا برقم (١) .

وأما العجفاء التي لا تنقى فهي: التي لا يكون في أعضائها مخ؛
لأخها تكون غالباً غير طيبة اللحم، فلهذا ضهى عنها النبي - صلى الله
عليه وسلم - لخي - صلى الله عليه وسلم - ، ومثل العوراء العمياء فلا
تجزئ في الأضحية، ومثل العرجاء البين ضلعها ما قطع أحد أعضائها،
وكذلك لو كانت لا تمشي أبداً فأخها لا تجزئ.

ومثل المريضة البين مرضها الحامل إذا أخذها الطلق، أي إذا كانت
تتولد ولو علمها تحيا أو تموت فإنها لا تجزئ حتى تمشي، وقال أهل العلم:
ومثل ذلك أيضاً التي بشمت من تمر أو غيره فإنها لا تجزئ حتى تفرغ؛ لأنها
معرضة للخطر.

*سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله - : ما حكم الأضحية بشاة فيها نوع من
المرض يسمى بالطلوع وهل يعتبر عيباً؟

فأجاب بقوله: . الطلوع إذا كان ظاهراً فإنه يسأل أهل الخبرة هل
هذا من الأمراض الخطيرة؟ إن قالوا: نعم. فهو مرض ظاهر لا يضحى
بالشاة التي فيها طلع، وإن قالوا: ليس خطيراً والشاة ليس
فيها ضعف من جهة الصحة والنشاط والاكل فإنه يضحى بها إلا إذا قرر
البيطرة أن في أكل لحمها ضرر فهنا لا يضحى بها.

*سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله - : في مسألة الأضحية الحديث الوارد عن
النبي - صلى الله عليه وسلم - ك - صلى الله عليه وسلم - في الأضحية
التي لا تجزئ أربعة أشياء، وقاس - صلى الله عليه وسلم - عليها العلماء

بعض الأشياء التي إما أن تكون أولى أو تكون ظاهرة القياس للعللة بينها، قد يقول قائل: نحن نقيس على بعض أركان الإسلام، فما هو الضابط فيها؟

فأجاب بقوله: أولاً: العيوب التي نص عليها الشارع في الأضحية أربعة، لأنه سئل - عليه الصلاة والسلام - ماذا يتقى من الأضاحي؟ فقال: "أربعاً، وأشار بيده، العوراء البين عورها، والمریضة البين مرضها، والعرجاء البين ضلعها، والعجفاء التي لا تنقي" (١).

*فهذه أربعة، ونحن نعلم أن الشريعة مبنية على الحكمة فإذا نص الشارع على شيء، كان نصاً عليه، وعلى ما في معناه، أو أولى منه.

*أما مسألة أركان الإسلام، لو أراد أحد أن يقيس عملاً صالحاً على ركن من الأركان منعناه:

أولاً: لأنه من باب فعل الأوامر، ليس من باب الأوصاف التي عُلقت بها الأحكام، ولا يمكن أن تثبت أمراً إلا بإذن من الشرع.

ثانياً: أننا نقول لكل من أراد أن يلحق شيئاً من غير أركان الإسلام بأركان الإسلام: من قال لك إن هذا الشيء الذي تريد إلحاقه يساوي عند الله ما يساويه الركن؟ فلماذا يمتنع القياس بالأوامر، فالأوامر لا يمكن أن تقاس عليها شيئاً.

*أما مسألة العيوب أو الأحكام المعلقة بأوصاف، فمتى وجدت

هذه الأوصاف في شيء، أو ما هو أولى منها ثبت فيه الحكم، رأيت

قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - : "خمس من الدواب كلهن فواسق، يُقتلن في الحل والحرم: الغراب، والحدأة، والعقرب، والكلب العقور، والفأرة"^(١) ، هل نقول: إن الأسد لا يقتل في الحرم؟ يُقتل، وهو أولى من الكلب العقور بالقتل، هل نقول: إن الحية لا تُقتل في الحرم؟ لا نقول هذا، بل نقول: تُقتل؛ لأنه إذا نُص على العقرب فالحية أشد ضرراً منها، فإذا نص على شيء ثبت الحكم فيما مثله أو أولى منه.

*سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله-: هل تصح الأضحية بالأغنام الموسومة في أذنيها؟

فأجاب بقوله: الصحيح أن ذلك لا يضر، وأن مقطوعة الأذن ومقطوعة القرن ومقطوعة الذيل كلها تجزئ لكن لا ينبغي أن يضحي بها لنقصها، ودليل ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "أربعاً لا تجوز في الأضاحي: العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين ضلعها، والعجفاء التي لا تنقي"^(٢) ، وفي رواية أنه سئل- عليه الصلاة والسلام-: "ماذا يتقى من الضحايا؟ فقال: أربعاً، وأشار بأصابعه وعدّها"^(٣) ، وهذا يدل على أن ما سواها يجزئ، لكن ما فيه العيب لا

^(١)أخرجه البخاري، كتاب جزاء الصيد، باب ما يقتل المحرم من الدواب (١٨٢٩)، ومسلم،

كتاب الحج، باب ما يندب المحرم وغيره قتله من الدواب في الحل والحرم، (٦٧)، (١١٩٨) .

^(٢)أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الضحايا برقم (١)

^(٣)أخرجه أبو داود برقم (٢٨٠٢) .

شك أنه مكروه، وأنه ينبغي أن تكون الأضحية على أكمل ما تكون، وعلى هذا فإذا شقت الأذن للوسم وضحي بها فلا بأس.

*سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: ما هي الكيفية الصحيحة لذبح الأضحية؟

فأجاب بقوله: الكيفية الصحيحة أن ينحر الإبل قائمة معقولة اليد اليسرى، فإن لم يتيسر نحرها قائمة جاز له نحرها باركة، أما إذا كانت الأضحية من الغنم (الضأن والماعز) فإنه يضجعها على الجانب الأيسر ويضع رجله على رقبتها، ويمسك بيده اليسرى رأسها حتى يتبين الحلقوم، ثم يمر السكين على الحلقوم والودجين والمريء بقوة، فينهر الدم، ويقول عند الذبح: "بسم الله، الله أكبر، اللهم هذا منك ولك، اللهم هذه عني وعن أهل بيتي"، أما غير الأضحية فيفعل فيها هكذا لكنه يقول عند الذبح، قبل أن يذبح يقول: بسم الله، والله أكبر فقط.

* سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله-: ما وقت التسمية في الأضحية؟ وما صفتها؟ وهل ما يفعله الناس من المسح على ظهر الأضحية عند تسميتها له أصل من السنة أو من كلام أهل العلم؟

فأجاب بقوله: وقت التسمية عند الذبح إذا أضجع الذبيحة وصفتها أن يقول: بسم الله، والله أكبر، اللهم هذا منك ولك، اللهم هذا عن فلان.

*أما ما يفعله الناس من المسح على الظهر فلا أعلم له أصلاً في السنة، ولا في كلام أهل العلم.

* سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله-: من نسي التسمية عند ذبح الأضاحي فماذا يلزمه؟ وهل هناك فرق بين صاحب الأضحية المتبرع أو الوكيل؟

فأجاب بقوله: إذا نسي التسمية فليس عليه إثم لقول الله تعالى: (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) ^(١) ، ولكن هل يجزئ لنا أن نأكل من هذه الذبيحة، ننظر، قال الله عز وجل: (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ) ^(٢) ، فأمامنا الآن فعلان:

فعل الذابح.

وفعل الآكل.

^(١) (البقرة: ٢٨٦)

^(٢) (الأنعام: ١٢١)

أما الذابح فمغفو عنه لأنه ناسي، وقد قال الله تعالى: (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) ^(١)

وأما الأكل فنقول: (وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ) ^(٢) ،
ولأن التسمية عك الذبيحة شرط، والشرط لا يسقط بالسهو والجهل،
نظير ذلك لو أن الإنسان صلى بغير وضوء ناسياً فلا يأثم، لقوله تعالى:
(رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا) ^(٣) ، لكن هل تبرأ ذمته؟
والجواب: لا تبرأ ذمته، ولا بد أن يتوضأ ويصلي، ونحن إذا قلنا
بهذا القول- الذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله- وهو ظاهر
النصوص، إذا قلنا به فإن الناس لن ينسوا التسمية على الذبيحة. ولهذا لما
أورد بعض الناس قال: إذا قلنا بأن من ذبح ناسياً التسمية فالذبيحة حرام
ويجب جرها للكلاب، قال: أتلفتم أموال الناس؛ لأن النسيان كثير.
فنقول: بالعكس نحن حفظنا أموال الناس، لأننا لو قلنا لهذا الرجل
الذي نسي التسمية: الذبيحة حرام، ولا يجوز الأكل منها فإنه لا يمكن أن
ينسى في المستقبل.

ولا فرق بين متبرع وغير متبرع، الذبيحة لا تحل، لكن يبقى هل
يضمن الذابح لصاحب البهيمة؛ لأنه هو الذي كان سبباً في عدم التسمية

^(١) (البقرة: ٢٨٦)

^(٢) (الأنعام: ١٢١)

^(٣) (البقرة: ٢٨٦)

أو لا يضمن، قد يقال: إنه إذا كان محسنًا فلا ضمان عليه لقول الله تبارك وتعالى: (مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ) ^(١) ولأن النسيان يقع كثيرًا، وقد نقول: بالضمان ولو كان محسنًا؛ لأنه أتلف المال على صاحبه، وإتلاف المال على صاحبه مضمون على كل حال، حتى ولو كان الإنسان ناسيًا فإنه يضمن، لو أن الإنسان نسي وأكل طعام أخيه يضمنه، لكن الأول أصح وأرجح، أن المتبرع المحسن إذا نسي التسمية فلا ضمان عليه، لكن الذبيحة لا تحل.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: هل يصح مسح ظهر الأضحية قبل ذبحها؟ وما الذكر المشروع؟

فأجاب بقوله: رأينا أن مسح الظهر عند ذبح الأضحية من أجل تعيينها لا أصل له، وليس بمشروع، ومن فعله تقريبًا إلى الله فقد ابتدع في دين الله ما ليس منه.

والمشروع في التسمية إذا أضجع الذبيحة، أو أراد أن ينحرها إذا كانت بعيرًا، أن يقول: "بسم الله، الله أكبر، اللهم هذا منك ولك، اللهم هذه عني وعن أهل بيتي"، أو عن فلان إذا كان أضحية موصى بها، أو ما أشبه ذلك، المهم أن تعيين من هي له إنما يكون عند الذبح بعد التسمية والتكبير.

(١) (التوبة: ٩١)

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: هل يشترط أن يذكر عند ذبح الأضحية أهما عن فلان؟

فأجاب بقوله: إن ذكر أهما عن فلان فهو أفضل، فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقول: "اللهم هذا منك ولك، اللهم هذا عن محمد وآل محمد" ^(١)، وإن لم يذكره كفت النية، ولكن الأفضل الذكر، ثم إن تسمية المضحى عنه تكون عند الذبح يقول: بسم الله، الله أكبر، اللهم هذا منك عن محمدٍ أو عن فلان وفلان ويسميه، وأما ما يفعله بعض العامة إذا كان ليلة العيد ذهب إلى المواشي ليسمي من هي له، وجعل يمسحها من مقدم الرأس إلى الذيل، ويكرر التسمية، فهذا، بدعة لا أصل لها عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: هل يشترط أن يذبح الإنسان أضحيته بنفسه أو يحضر عند ذبح الوكيل للأضحية؟

فأجاب بقوله: الأفضل للإنسان أن يتولى ذبح الهدي بنفسه حتى يكون مطمئنًا عليه، ومستحضرًا؛ لأنه في عبادة يتقرب بها إلى الله، ولكن إذا شق عليه ذلك أو شق عليه توزيعه فإنه لا حرج عليه أن يوكل ثقة يتولى ذبحه وتوزيعه، ولا يشترط مع ذلك أن يشاهد ذبحه، بل إذا وكله وانصرف وتولى هذا الثقة ذبحه وتوزيعه فإن ذلك جائز ولا حرج فيه، فقد

^(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٩١/٦) .

ثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - إنه وكَّل علي بن أبي طالب أن يذبح ما تبقى من هديه وكان - صلى الله عليه وسلم - قد أهدى مئة من الإبل فنحر ثلاثًا وستين بيده، وأعطى عليًا الباقي لينحره وأمره أن يتصدق بما يتصدق به منها ^(١)

* هذه الرسالة المرفقة وردتنا اليوم ١١/٦/١٤١٠هـ من لجنة الإغاثة في خارج المملكة بدون توضيح معها، والظاهر أنهم يريدون منا نشرها بين الناس لدعم مشروع الأضحية، أي جعل الأموال باسم قيمة الأضاحي؛ لتؤمن وتذبح هناك وتوزع على المهاجرين من الأفغان، والسؤال هو: هل ترون فضيلتكم جواز هذا العمل ببعث قيمة الأضاحي إلى هذه اللجنة لتتولى شراء ذبائح الأضاحي وذبحها وتوزيعها على مخيمات المهاجرين من الأفغان؟ وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم ، وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

لا أرى جواز بعث قيمة الأضاحي إلى هذه اللجنة لتتولى شراء الأضاحي في بلد آخر، لأن هذا يؤدي إلى تعطيل شعيرة الأضاحي في البلاد الإسلامية، والشرع الحكيم له نظر في أن تنتشر شعائر الإسلام في بلاد الإسلام، ولهذا شرع للحجاج الهدي، وشرع لغيرهم الأضاحي في بلادهم؛ ولأن إرسال قيمة الأضحية إلى بلاد أخرى؛ ليضحي بها يعطل

^(١) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي - صلى الله عليه وسلم - (١٢١٨) .

قول الله عز وجل: (فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ) ^(١) وقد ذهب بعض العلماء إلى وجوب الأكل من الأضحية بنفسه، كما كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يذبح أضحيته بنفسه ^(٢)

وأما توكيله علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن يذبح بقية هديه في منى، فلأن الحاجة داعية إلى ذلك؛ لأن ما أهده النبي - صلى الله عليه وسلم - مئة بعير، والناس في حاجة إلى تفرغ النبي - صلى الله عليه وسلم - لهم، وقد أمر النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يؤخذ من كل بعير قطعة، فجعلت في قدر وطبخت، فأكل من لحمها وشرب من مرقها ^(٣)، وهذا يدل على تأكيد أكل الإنسان مما تقرب إلى الله بذبحه، وهذا يفوت إذا أرسلت القيمة إلى بلد آخر؟ ولأن الأضاحي إذا كانت وصايا فإن الموصين يحبون أن يضحى بها ذريتهم ويذكروهم بها، وهذا يفوت بإرسال القيمة إلى بلاد أخرى.

وبناء على ما سبق فلا أرى نشر الدعاية لإرسال قيمة الأضحية إلى بلاد أخرى، والله الموفق.

^(١) (الحج: ٢٨)

^(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأضاحي، باب من ذبح الأضاحي بيده، (٥٥٨).

^(٣) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي - صلى الله عليه وسلم - (١٢١٨).

* سئل فضيلة الشيخ-رحمه الله-: عن رجل خارج بلده للعمل لمدة ثلاث سنوات، ولم يقيم بالأضحية، ولم يוכל، فهل عليه كفارة؟
فأجاب بقوله: الصحيح أن الأضحية ليست واجبة وأنها سنة، لكنه يكره للقادر أن يدعها، وهذا الأخ الغريب الذي ترك الأضحية لمدة ثلاث سنوات لا إثم عليه؛ لأنه لم يترك واجباً، وإنما ترك أمراً مطلوباً إن تيسر له فعله، وإن لم يتيسر فلا حرج عليه، لكن مثل هؤلاء الغرباء ينبغي لهم أن يוכלوا أهلهم بأن يقوموا بالأضحية في بلادهم حتى يحصل لهم الفرح والسرور بأضحيتهم في بلادهم.

* سئل فضيلة الشيخ-رحمه الله-: عن رجل أراد أن يضحي وهو ناو الحج فكيف يعمل؟

فأجاب بقوله: إذا كان أهل معه فالأفضل ألا يוכל أحداً يضحي عنه، وأما إذا كان أهل في بلده فهنا ينبغي أن يוכל من يضحي عنه في أهل، وحينئذ لا يأخذ من شعره ولا من ظفره ولا من بشرته شيئاً إلا إذا أحرم بالعمرة فله أن يقصر؛ لأن التقصير صار نسكاً.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: هل يجوز للشخص الحاج توكيل أهله في الأضحية؟

فأجاب بقوله: يجوز للإنسان إذا حج أن يوكل أحدًا من أهله الباقين في البلد، فيضحي عنه، وعن أهل بيته، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - وكلّ عليًّا بن أبي طالب في ذبح ما بقي من هديه - صلى الله عليه وسلم - (١).

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: من سافر ولم يترك أضحية عند أهله فهل يجوز له تأجيلها لليوم الثالث عشر أو يذبح عنهم في محل إقامته؟
فأجاب بقوله: يجوز للإنسان أن يؤخر ذبح أضحيته إلى اليوم الثالث عشر من ذي الحجة؛ وذلك لأن أيام الذبح أربعة: يوم العيد بعد صلاة العيد، واليوم الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر، وهذا أفضل من كونك تذبح الأضحية في منى، أي كونك تؤخرها إلى اليوم الثالث عشر، وتذبحها عند أهلك في الرياض، خير من كونك تذبحها في منى؛ لأن ذبحك في منى ذبح في غير مكان الأضحية، فإن الأضحية مشروعة في غير حق الحجاج؛ ولأنك إذا ذبحتها في منى لم يستفد منها أهلك، ولم يأكلوا منها، فالأفضل لمن أراد أن يضحي عن أهله وعنه أن يضحي في مكان إقامتهم جميعًا؛ ليأكلوا منها جميعًا.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي - صلى الله عليه وسلم - برقم (١٢١٨) .

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: هل يغرم الوكيل إذا ذبح الأضحية قبل صلاة العيد ناسياً أو جاهلاً؟

فأجاب بقوله: إذا ذبحت الأضحية قبل صلاة العيد فهي شاة لحم ولا تجزئ الأضحية، ولم أجد كلاماً للأصحاب في هذا، ولكن القياس يقتضي أن اللحم للموكل، ويضمن الوكيل ما نقص الشاة - أي ما بين قيمتها مذبوحة وحية - والموكل يذبح بدل الأضحية.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله تعالى -: إذا نسي الوكيل الأضحية ولم يذكر إلا بعد أيام التشريق فما الحكم؟

فأجاب بقوله: لا شيء عليه، وإذا أراد الموكل الأضحية فيضحى في العام المقبل.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: متى ينتهي وقت الأضحية؟

فأجاب بقوله: ينتهي بغياب الشمس لليوم الرابع، فلو ذبحتها قبل غروب الشمس بدقيقة فهي أضحية، ولو سلختها فيما بعد فلا

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: ما حكم ذبح الأضحية في مصلى العيد؟

فأجاب بقوله: ذبح الأضاحي في مصلى العيد من السنة، لفعل النبي - صلى الله عليه وسلم - (١)، لكن الناس الآن اعتادوا أن يذبحوا في بيوتهم؟ لئلا تلوث البقاع حول مصليات العيد.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: إذا اشترى إنسان ذبيحتين يقصد إحداهما للأضحية والأخرى لحما فهل يشترط أن يعين التي سيضحى بها بعينها ولا يجوز له تبديلها بالأخرى؟

فأجاب بقوله: لا ليس بشرط، والذي ينبغي للإنسان ألا يعين الأضحية إلا عند ذبحها لأجل أن يكون حراً في تبديلها وتغييرها، فإذا أراد أن يذبحها يقول: هذه أضحية فلان، أضحية عني وعن أهل بيتي، أو عن فلان الذي أوصى بها أو ما أشبه بذلك. ماذا تعينت فإنه يتعلق بها حكم الأضحية ويجب عليه تنفيذها، وقد ذكر بعض أهل العلم أنه إذا أبدلها بخير منها فلا حرج.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأضاحي، باب الأضحية والنحر بالمصلى (٥٥٥٢).

* سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله-: من اشترى الأضحية لتربيتها في الرعي، ثم مرضت أو انكسرت رجلها فهل يضحى بما؟
فأجاب بقوله: يقول العلماء- رحمهم الله- من عيّن الأضحية وقال: هذه أضحيتي صارت أضحية، فإذا أصابها مرض أو كسر فإن كنت أنت السبب فإنها لا تجزئ، ويجب عليك أن تشتري بدلها مثلها أو أحسن منها، وإن لم تكن السبب فإنها تجزئ.

ولهذا نقول: الأولى أن الإنسان يصبر في تعيينها فيشتريها مبكراً من أجل أن يغذيها بغذاء طيب، ولكن لا يعينها، فإذا كان عند الذبح عينها وقال: اللهم هذا منك ولك، هذا عني وعن أهل بيتي. وهو إذا لم يعين يستفيد فائدة مهمة وهي: لو طرأ أن يدعها ويشترى غيرها فله ذلك؛ لأنه لم يعينها.

* سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله-: ما حكم تعليم الأضحية بالحناء وبالقلائد؟

فأجاب بقوله: الأضحى لا حاجة لأن تعلم بالحناء ولا بقلائد؛ لأن الإنسان سيضحى بها في بيته، ويأكل منها هو وأهله، ويطعم الفقراء ويتصدق عليهم، ويطعم الأغنياء، وإنما التقليد يكون للهدى الذي يبعث به إلى مكة، حتى يعرف الفقراء أنه هدى فيتبعوه ليأكلوا منه.

* سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله-: هل يستحب للمتمتع بعد أن يحل ويشترى هديه أن يقلده ليعلم أنه هدي؟
فأجاب بقوله: من ساق الهدى هو الذي يستحب أن يشعره ويقلده، أما من اشتراه من السوق ليذبحه فهذا لا يسن فيه الإشعار ولا التقليد.

* سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله-: شخص نذر أن يذبح كبشاً معيناً فمات الكبش المعين دون تفريط منه فهل يلزمه إبداله؟
فأجاب بقوله: إذا عين الإنسان الأضحية، ثم ماتت بغير تفريط منه ولا تعدي فلا شيء عليه، إلا إذا كانت منذورة، يعني قد نذر الأضحية فعليه أن يوفي بنذره، أما إذا كانت لم تجب إلا بالتعيين ثم ماتت بلا تفريط منه فلا شيء عليه.

* سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله-: هل يشرع للفقير أن يستدين لكي يضحى؟

فأجاب بقوله: الفقير الذي ليس بيده شيء عند حلول عيد الأضحى لكنه يأمل أن يحصل، كإنسان له راتب شهري، أو أنه في يوم العيد ليس في يده شيء لكنه يستطيع أن يستقرض من صاحبه ويوفي إذا جاء الراتب فهذا يمكن أن نقول له: لك أن تستقرض إذن وتضحى ثم توفي، أما إذا كان لا يأمل الوفاء عن قريب فإننا لا نستحب له أن يستقرض ليضحى؛

لأن هذا يستلزم إشغال ذمته بالدين ومن الناس عليه، ولا يدري هل يستطيع الوفاء أو لا يستطيع.

* سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله-: هل يجوز شراء الأضحية بالدين؟ وهل يُعطى الجزار أجره منها أو يُهدى له منها؟

فأجاب بقوله: إذا كان الرجل ليس عنده قيمة الأضحية في وقت العيد لكنه يأمل أن سيحصل على قيمتها عن قُرب، كرجل موظف ليس بيده شيء في وقت العيد، لكن يعلم إذا تسَلَّم راتبه سهل عليه تسليم القيمة فإنه في هذه الحال لا حرج عليه أن يستدين، وأما من لا يأمل الحصول على قيمتها من قرب فلا ينبغي أن يستدين للأضحية. وأما إعطاء الجزار أجرته منها فلا يجوز. وأما إعطاؤه هدية منها فلا بأس به.

* سئل فضيلة الشيخ- رحمه الله-: بالنسبة للمتمتع والقارن لهما هدي، فهل هذه تعتبر أضحية؟

فأجاب بقوله: هذا الهدي الذي يكون على المتمتع والقارن يكفي عن الأضحية؛ لأنه يذبح يوم العيد فيكفي، كرجل دخل المسجد وصلى الراتبة فهذه تكفي عن الراتبة وعن تحية المسجد.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله - : هل الأضحية مشروعة عن الأموات؟ فأجاب بقوله: الذي نرى أن الأضحية مشروعة في حق الأحياء فقط؛ لأن هذا هو الوارد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - فهي عن الأحياء فقط، إلا إذا أوصى بها الميت فإنها تفعل عنه، وذلك لأن الميت إذا أوصى بها فقد أوصى بها من ماله، وماله له أن يصرفه كما يشاء في غير معصية الله، فتنفذ كما أوصى، وأما الحي فإنه يضحى عن نفسه ولكن لا مانع من أن يضحى ويقول: هذا عني وعن أهل بيتي، وينوي بهم الأحياء والأموات، فإن ظاهر فعل النبي عغغ حيث كان يقول: "هذا عن محمد وآل محمد وعن أمة محمد" ^(١) ، ظاهره أنه يشمل الحي والميت.

أما أن يضحى عن الميت خاصة فهذا لم يرد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه ضحى عن أحد من أمواته بخصوصه، فلم يضح عن أولاده الذين ماتوا في حياته، وهن ثلاث بنات متزوجات، وثلاثة أبناء صغار، ولا عن زوجته خديجة - رضي الله عنها - وهي من أحب نسائه إليه، ولا عن عمه حمزة - رضي الله عنه - وهو من أعز أقاربه عنده، ولو كان هذا من الأمور المشروعة لكان الرسول - صلى الله عليه وسلم - يشرعه لأمته إما بقوله وإما بفعله، وإما بإقراره، ولما لم يكن شيء من ذلك عُلم أنه ليس بمشروع، ومع هذا لا نقول: إنه محرم أو بدعة، أو أنه لا

^(١) أخرجه أحمد (٣٩١/٦) .

يجوز؛ لأنه أشبه ما يكون بالصدقة كما قاس بعض أهل العلم الأضحية عن الميت بالصدقة عنه، والصدقة عن الميت قد ثبتت بها السنة ^(١)

ونرى أيضاً من الخطأ: ما يفعله بعض الناس من التضحية عن الميت أول سنة يموت ويسموها (أضحية الحفرة) ويعتقدون أنه لا يجوز أن يشرك معه في ثوابها أحد، أو يضحون عن أموالهم تبرعاً، أو بمقتضى وصاياهم ولا يضحون عن أنفسهم وأهليهم، ولو علموا أن الرجل إذا ضحى من ماله عن نفسه وأهله شمل أهله الأحياء والأموات - كما سبق - لما عدلوا عنه إلى عملهم هذا، والله أعلم.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: هل تشرع الأضحية للحاج أم يكفي الهدى؟

فأجاب بقوله: الإنسان الذي سيحج هو وأهله فإنه لا حاجة إلى الأضحية في حقهم؛ لأنهم سوف يهدون، والهدى في مكة أفضل من الأضحية، وأما من كان يريد أن يحج ببعض عائلته ويبقى البعض في البلد فهذا يشرع له أن يضحى لأهله الباقين أضحية عندهم، وحينئذ يثبت في حقه حكم المنع في الأخذ من الشعر والأظفار والبشرة إلا أنه إذا تمتع لا بد أن يقصر من شعر رأسه ويسمح له في ذلك؛ لأن التقصير حينئذ نسك مأمور به من واجبات العمرة.

(١) أخرجه مسلم، كتاب الوصية، باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت برقم (١٢) .

* سئل فضيلة الشيخ -رحمه الله-: هل يلزم الحاج المفرد أضحية في بلده؟
فأجاب بقوله: الأضحية في بلد الحاج سواء حاج متمتع، أو قارن، أو مفرد إذا كان له أولاد هناك وأراد أن يضحي لهم فهذا طيب سواء كان مفرداً أو متمتعاً أو قارئاً، أما إذا كان أهله معه وليس له في البلاد أهل فإنه يذبح الهدي للتمتع والقران ويكفيه، والمفرد إذا أحب أن يهدي هدي تطوع فعلى خير ويكون أضحية.

* سئل فضيلة الشيخ -رحمه الله-: والذي متوفى ولم يوص بشيء، وله أولاد قصر، هل أضحي للأولاد القصر أم أضحي للوالد على حده؟
فأجاب بقوله: أولاً: يجب أن تعلم أن الأضحية ليست واجبة للأموات، وأصل الأضحية للأحياء، هذا هو الأصل، فإذا كان الميت لم يوص بها، فالأفضل ألا يضحي عنه إلا تبعاً للأحياء، فيضحي الإنسان بالشاة عنه وعن أهل بيته، وينوي بذلك الحي والميت، والدليل على أنه ليس من السنة أن يضحي عن الأموات إلا بوصية، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - توفي له بنات وتوفي له عمه حمزة بن عبد المطلب، وتوفي له زوجات، توفيت له زوجته خديجة - رضي الله عنها - وزينب بنت خزيمة - رضي الله عنها - ومع ذلك لم يضح عن أحد منهم صلوات الله وسلامه عليه، ولو كان خيراً لفعله النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وإنما كان

يضحي عنه وعن أهل بيته ^(١) ، يعني الأحياء، ولكن نقول: إذا ضحى الإنسان عن نفسه وأهل بيته، ونوى بذلك الأحياء والأموات، فليس في ذلك بأس

إن شاء الله، أما الوصايا فيجب أن تنفذ على ما هي عليه.

* سئل فضيلة الشيخ - رحمه الله -: عن أم تقوم بذبح ضحايا متعددة لأبيها وأمها وغيرهما، مما يكلفها مبالغ كبيرة، فهل يصح فعلها؟

فأجاب بقوله: أخير الهدي هدي محمد - صلى الله عليه وسلم - ، وليست هذه المرأة أكرم من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ولا أعلم منه بما يرضي الله، ولا أحرص منه على مرضاة الله فلتقتد برسولها محمد - صلى الله عليه وسلم - ، أما والداها وجدها وجدتها، وعمها وعمتها، وخالها، وخالتها، وأقاربها، وأصدقائها فلتدع الله لهم؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال - صلى الله عليه وسلم - : "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له" ^(٢) ، فلم يقل: (يضحي له) مع أن الحديث في سياق الأعمال: "انقطع عمله إلا من ثلاث"، والأضحية عمل فلم يقل: (إلا ولد صالح يضحي له) ، وهذه المرأة تريد الخير لكن ليس كل مجتهد نصيب.

^(١) أخرجه الإمام أحمد (٣٩١/٦) .

^(٢) أخرجه مسلم، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثوابت بعد وفاته، (١٦٣١) .

* قال فضيلة الشيخ رحمه الله تعالى: لقد سألتني المكرم/.... عن رجل عنده دراهم يريد أن يتصدق بها عن ميت من أقاربه، أو يضحى بها عن هذا الميت، فأيهما أفضل الصدقة بها عنه أو الأضحية؟ فأجبت بما يلي:

الصدقة بالدراهم عن الميت، أو وضعها في بناء مسجد، أو أعمال خيرية أفضل من الأضحية؟ وذلك لأن الأضحية عن الميت استقلالاً غير مشروعة؛ لأن ذلك لم يرد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - لا من قوله ولا من فعله ولا من إقراره، وقد مات للنبي - صلى الله عليه وسلم - أولاد سوى فاطمة، وماتت زوجته خديجة وزينب بنت خزيمة، ومات عمه حمزة - رضي الله عنهم - ولم يضح عن واحد منهم، ولم يعلم أن أحداً من الصحابة ضحى في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - عن أحد من الأموات قريب ولا بعيد، ولهذا ذهب كثير من أهل العلم إلى أن الميت لا ينتفع بالأضحية عنه، ولا يأتيه أجرها إلا أن يكون قد أوصى بها، ولكن الصحيح أنه ينتفع بها ويأتيه الأجر - إن شاء الله - إلا أن الصدقة عنه بالدراهم والطعام أفضل؟ وذلك لأن الصدقة عن الميت قد ورد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وقوعها في عهده، وإقراره عليها، بخلاف الأضحية، ففي الصحيحين من حديث عائشة - رضي الله عنها - أن رجلاً أتى النبي فقال: يا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إن أمتي افتلتت

نفسها، وأظنها لو تكلمت تصدقت فهل لها أجر إن تصدقت عنها؟ قال:
"نعم" ^(١) .

والذين أجازوا الأضحية عن الميت استقلالاً إنما قاسوها على
الصدقة عنه، ومن المعلوم أن ثبوت الحكم في المقيس عليه أقوى من ثبوته
في المقيس، فتكون الصدقة عن الميت أولى من الأضحية عنه.

^(١) أخرجه البخاري، كتاب الوصايا، باب ما يستحب لمن توفي فجأة، (٢٦٧٥)، ومسلم كتاب
الوصية، باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت، (١٠٠٤) .

فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء في الأضحية^(١)

* ما هو حكم الأضحية، وما هو الأفضل، هل تقسم لحما أم طبخها أفضل؟ علما أن فيه بعض الناس يقول: إنه لا يجوز في الثلث الذي يتصدق به أن يطبخه أو يكسر عظمه.

الأضحية سنة كفاية، وقال بعض أهل العلم: هي فرض عين،

والأمر في توزيعها مطبوخة أو غير مطبوخة واسع، وإنما المشروع فيها أن يأكل منها، ويهدي، ويتصدق.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز

* رأيت في منى البنك الإسلامي ينوب عن الحاج في ذبح الهدي، فهل الأفضل: أن أشتريها بنفسي وأذبحها، أم أسلم النقود للبنك؟ علما أن الذين يذبحون الأضاحي خارج البنك يذبحونها ويتركونها دون توزيع ثم ترمى. أفيدونا أفادكم الله.

الأحوط أن تشتري الهدي وتذبحه بنفسك، أو توكل أمينا خاصا يقوم عنك بذلك، ولا تترك ذبيحتك بدون توزيع، والسنة أن تأكل منها.

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (١١/٣٩٣-٤٢٨)

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن

باز

* فيه من الناس من يقول: إن الأضاحي لا يجوز ذبحها بعد صلاة العصر

في أيام الأعياد، أخبرونا هل صحيح أم جائز إذا ذبحها حتى وقت الغروب؟

يجزئ ذبح الضحية بعد العصر أيام عيد الأضحى، بغير خلاف في

يوم عيد الأضحى وأيام التشريق الثلاثة، وكذا في ليالي أيام التشريق على

الراجع.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز

* ما رأيكم فيمن اشتركوا في بقرة وقسموها سبعة أجزاء، وأرادوا أن كل

قسم عن رجل وأهل بيته، فهل يجزئ أم لا؟

هذه المسألة فيها قولان لأهل العلم:

- أحدهما: جواز التشريك في سبع البدنة والبقرة؛ قياساً على مشروعية

التشريك في الشاة عن الرجل وعن أهل بيته؛ لورود الدليل في ذلك.

- والقول الثاني: أنه لا يجوز التشريك في سبع البدنة وسبع البقرة، والذين قالوا بهذا القول قالوا: إن الأصل عدم جواز التشريك، والقياس لا يصح؛ لأنه قياس مع النص، والقياس مع النص فاسد الاعتبار، والنص هو ما ورد من الأدلة الدالة على أن كلا من البدنة والبقرة تجزئ عن سبعة؛ فقد روى الإمام أحمد، عن حذيفة رضي الله عنه قال: «شرك رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجته بين المسلمين في البقرة عن سبعة»^(١)، وعن جابر رضي الله عنه قال: «اشتركتنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحج والعمرة كل سبعة منا في بدنة، فقال رجل لجابر: أيشترك في البقرة ما يشترك في الجزور؟ فقال: ما هي إلا من البدن»^(٢) عن أنس رضي الله عنه، يحكيه عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يشتركون السبعة في البدنة من الإبل، والسبعة في البدنة من البقر»^(٣)، ومن أفتى بمنع جواز التشريك من أئمة

(١) رواه الإمام أحمد ٥ / ٤٠٥.

(٢) أخرجه أحمد ٣ / ٣٠٤، ومسلم ٢ / ٩٥٥ برقم (١٣١٨) كتاب الحج، باب الاشتراك في الهدى، وأخرج المرفوع أبو داود ٣ / ٩٨ برقم (٢٨٠٧)، كتاب الضحايا، باب في البقر والجزور عن كم تجزئ؟ والترمذي ٣ / ٢٤٨ برقم (٩٠٤) كتاب الحج باب ما جاء في الاشتراك في البدنة، وابن ماجه ٢ / ١٠٤٧ برقم ٣١٣٢ كتاب الأضاحي باب عن كم تجزئ البدنة؟ والنسائي ٧ / ٢٢٢، كتاب الضحايا، باب ما تجزئ عنه البقرة في الضحايا، والدارمي ٢ / ٧٨، وابن حبان ٩ / ٣١٥ (٤٠٠٤).

(٣) رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤ / ١٧٥.

هذه الدعوة الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف ، والشيخ عبد الله أبا بطين،
ومفتي الديار السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم رحمهم الله.
وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.
اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء
عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... إبراهيم بن محمد آل الشيخ
* من أراد أن يضحى أو يضحى عنه فهل يحرم؟ وإذا أردت أن أضحي
ويسمي الأضحية والذي أو رجل محرم فهل يجوز بأن لا أحرم أنا شخصياً؟
يشرع في حق من أراد أن يضحى إذا أهل هلال ذي الحجة ألا
يأخذ من شعره ولا من أظفاره ولا بشرته شيئاً حتى يضحى؛ لما روى
الجماعة إلا البخاري رحمهم الله ، عن أم سلمة رضي الله عنها، أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال: « إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم
أن يضحى فليمسك عن شعره وأظفاره » ^(١) ، ولفظ أبي داود ومسلم

^(١) صحيح البخاري بدء الخلق (٣١١٩)، صحيح مسلم الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار
(٢٦٩١)، سنن الترمذي الدعوات (٣٤٦٨)، سنن أبو داود الأدب (٥٠٩١)، سنن ابن ماجه الأدب
(٣٧٩٨)، مسند أحمد بن حنبل (٣٧٥/٢)، موطأ مالك النداء للصلاة (٤٨٦).

والنسائي : « من كان له ذبح يذبحه فإذا أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذن من شعره ومن أظفاره شيئاً حتى يضحى »^(١)

سواء تولى ذبحها بنفسه أو أوكل ذبحها إلى غيره، أما من يضحى عنه فلا يشرع ذلك في حقه؛ لعدم ورود شيء بذلك، ولا يسمى ذلك إحراماً، وإنما المحرم هو الذي يحرم بالحج أو العمرة أو بهما. وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز

* أيهما أفضل في الأضحية: الكبش أم البقر؟

أفضل الأضاحي البدنة، ثم البقرة، ثم الشاة، ثم شرك في بدنة -
ناقة أو بقرة-؛ لقوله صلى الله عليه وسلم في الجمعة: « من راح في الساعة

(١) أخرجه مسلم ٣ / ١٥٦٥ برقم ١٩٧٧ كتاب الأضاحي، باب نهي من دخل عليه عشر ذي الحجة، روى اللفظ الأول برقم (٤١)، والثاني برقم (٤٢)، وأبو داود ٣ / ٩٤ برقم (٢٧٩١) كتاب الأضاحي باب الرجل يأخذ من شعره في العشر وهو يريد أن يضحى، روى اللفظ الثاني فقط، كما أخرجه بألفاظ مقاربة: أحمد ٦ / ٣٠١، والترمذي ٤ / ٨٦ برقم ٥٢٣ كتاب الأضاحي، وابن ماجه ٢ / ١٠٥٢ برقم ٣١٤٩ كتاب الأضاحي، باب من أراد أن يضحى... إلخ، والنسائي ٧ / ٢١١ كتاب الضحايا، وابن حبان ١٣ / ٢٣٩ (٥٩١٧)، والطبراني ٢٣ / ٣٨٧ (٩٢٥)، والطحاوي ٤ / ١٨١، والحاكم ٤ / ٢٢٠، والبيهقي في شرح السنة ٤ / ٣٤٧ (١١٢٧)، والحميدي ١ / ١٤٠ (٢٩٣).

الأولى فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة،
ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن، ومن راح في الساعة
الرابعة فكأنما قرب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب
بيضة» (١)

ووجه الدلالة من ذلك: وجود المفاضلة في التقرب إلى الله بين
الإبل والبقر والغنم، ولا شك أن الأضحية من أعظم القرب إلى الله تعالى،
ولأن البدنة أكثر ثمناً ولحماً ونفعاً، وبهذا قال الأئمة الثلاثة أبو حنيفة،
والشافعي، وأحمد.
وقال مالك: الأفضل الجذع من الضأن، ثم البقرة، ثم البدنة؛ لأن النبي
صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين، وهو صلى الله عليه وسلم لا يفعل
إلا الأفضل.

(١) أخرجه مالك في الموطأ ١ / ١٠١، وأحمد ٢ / ٤٦٠، والبخاري ٣ / ٢ برقم (٨٨١) كتاب
الجمعة، باب فضل الجمعة، ومسلم ٢ / ٥٨١ برقم (٨٥٠)، كتاب الجمعة، باب الطيب والسواك
يوم الجمعة، وأبو داود ١ / ٩٦ برقم (٣٥١)، كتاب الطهارة، باب في الغسل يوم الجمعة،
والترمذي ٢ / ٣٧٢ برقم (٤٩٩)، كتاب الصلاة، باب ما جاء في التكبير إلى الجمعة، والنسائي ٣
/ ٩٩ كتاب الجمعة، باب وقت الجمعة، وابن حبان ٧ / ١٣ برقم (٢٧٧٥)، والبعثي في شرح
السنة ٤ / ٢٣٤ (١٠٦٣).

- والجواب عن ذلك: أن يقال: إنه صلى الله عليه وسلم قد يختار غير الأولى رفقا بالأمة؛ لأنهم يتأسون به، ولا يجب صلى الله عليه وسلم أن يشق عليهم، وقد بين فضل البدنة على البقر والغنم كما سبق. والله أعلم. وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن منيع ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز

* أنا رجل أعمل بالطائف ، وزوجتي عند أبيها، ولم تسمح لي ظروف عملي أن أتعيد عند أهلي، وهي في أثناء غيابي كانت عند أبيها، هل علي فدو؟

يظهر من سؤالك أنك تسأل هل عليك جزاء؛ لأنك لم تتعيد

عند أهلك وتذبح أضحية عنك وعن أهل بيتك، وإذا كان هذا مرادك

فالأصل في مشروعية الأضحية: أنها سنة، يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته،

والسنة: يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها، فليس عليك جزاء في تركك

الأضحية عنك وعن أهل بيتك، ولكن ينبغي لك في المستقبل المحافظة

عليها؛ اقتداء بسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم؛ إذا كنت موسراً

بذلك، سواء ذبحتها عند أهلك أو في محل عملك، والأفضل: ذبحها عند

أهلك؛ لأن ذلك أكثر نفعاً، وإن كنت أردت بسؤالك غير ما ذكرنا
فعليك الإيضاح.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن

باز

* هل يجوز الاشتراك في الأضحية، وكم عدد المسلمين الذين يشتركون في الأضحية، وهل يكونون من أهل بيت واحد، وهل الاشتراك في الأضحية بدعة أم لا؟

يجوز أن يضحي الرجل عنه وعن أهل بيته بشاة، والأصل في ذلك ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يضحي بالشاة الواحدة عنه وعن أهل بيته، متفق عليه ^(١) وما رواه مالك، وابن ماجه، والترمذي وصححه، عن عطاء بن يسار قال: «سألت أبا أيوب الأنصاري: كيف كانت الضحايا فيكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: كان الرجل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته، فيأكلون ويطعمون، حتى تباهى الناس فصاروا كما ترى» ^(٢)

وتجزئ البدنة والبقرة عن سبعة، سواء كانوا من أهل بيت واحد أو من بيوت متفرقين، وسواء كان بينهم قرابة أو لا؛ لأن النبي صلى الله

^(١) ورد نحوه من حديث عائشة، أخرجه مسلم ٣ / ١٥٥٧ برقم (١٩٦٧)، كتاب الأضاحي، باب الضيحة وذبحها مباشرة بلا توكيل، وأبو داود ٣ / ٩٤ برقم (٢٧٩٢)، كتاب الضحايا، باب ما يستحب من الضحايا، وابن ماجه ٢ / ١٠٤٣ برقم (٣١٢٢) كتاب الأضاحي من حديث أبي هريرة وعائشة، والبيهقي ٩ / ٢٦٧، وابن حبان ١٣ / ٢٣٦ (٥٩١٥)، وأخرجه أبو يعلى ٣ / ٣٢٧ (١٧٩٢) من حديث جابر، و ٥ / ٤٢٧ (٣١١٨) من حديث أنس، ومن حديث أبي رافع أخرجه أحمد ٦ / ٨، والطبراني في الكبير ١ / ٣١١ (٩٢٠).

^(٢) صحيح البخاري الأذان (٨٠٧)، صحيح مسلم المساجد ومواضع الصلاة (٥٩٥)، سنن أبو داود الصلاة (١٥٠٤)، مسند أحمد بن حنبل (٢٣٨/٢)، سنن الدارمي الصلاة (١٣٥٣).

عليه وسلم أذن للصحابة في الاشتراك في البدنة والبقرة كل سبعة في واحدة، ولم يفصل ذلك. والله أعلم.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد

العزیز بن عبد الله بن باز

* اشترت شاة لأضحى بها فولدت قبل الذبح بمدة يسيرة، فماذا أفعل

بولدها؟

الأضحية تتعين بشرائها بنية الأضحية أو بتعيينها، فإذا تعينت

فولدت قبل وقت ذبحها فاذبح ولدها تبعاً لها.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز

* البادية يطبخون الضحية مع بعض بدون تقسيم، ثم يجتمعون عليها سويا بصفة وليمة، وإني قلت لهم: قسموها أفضل، فقالوا: كل واحد منا عنده ضحية، وكل يوم نأكل ذبيحة عند واحد سويا. هل يجوز تكسير عظامها أو لا؟

يجوز للجماعة أن يذبح كل واحد منهم ضحية في يوم من أيام العيد: يوم الأضحى وثلاثة أيام بعده، وأن يكسروا عظامها، وأن يطبخوها ويأكلوها جميعا دون تقسيم، كما يجوز لهم أن يقسموها ويوزعوها بينهم قبل طبخها أو بعده، ويتصدقوا منها.
اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز * توفي والد رجل، وأراد أن يذبح عنه ضحية، فقال له بعض المرشدين: لا يجوز ذبح الجمل لواحد، والأحسن أن تذبح شاة، فذلك أفضل من الجمل، والذي قال لكم: اذبحوا جملا مخطيء؛ لأن الجمل لا يجوز ذبحه إلا للجماعة. تجوز الضحية عن الميت بشاة أو بجمل، ومن قال: إن الجمل لا يذبح إلا عن جماعة مخطيء، لكن الشاة لا تجزئ إلا عن واحد، ولصاحبها أن يدخل غيره من أهل بيته في ثوابها، أما الجمل فيجزئ عن واحد وعن سبعة يشتركون في ثمنه، ويكون سبعة ضحية مستقلة لكل واحد من هؤلاء السبعة، والبقر كالإبل في ذلك.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز
* إذا كانت زوجتي مع والدي في بيت واحد، فهل يكفي في عيد الضحية
ذبيحة واحدة عيداً لي ولوالدي أم لا؟

إذا كان الواقع كما ذكرت من وجود والد وولده في بيت واحد

كفى عنك وعن أبيك وزوجتك وزوجة أبيك، وأهل بيتكما أضحية
واحدة في أداء السنة.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد
العزيز بن عبد الله بن باز

* إذا تزوجت إحدى بنات عماتي، وتملكت ملكة ولم أدخل عليها، وهي
في بيت أبيها، فهل يجوز أعياد الأضحية أم لا؟

فعل سنة الأضحية لا يتوقف على زواج أو ملاك، فيشرع فعلها
لمتزوج ولغير متزوج، وتجزئ عنك وعن زوجتك المذكورة أضحية واحدة.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد
العزیز بن عبد الله بن باز

* رجل حلق شعره في العشر من ذي الحجة، وهو يريد الأضحية وهو
ناسي، فما جزاءه؟

لا شيء عليه؛ لقول الله عز وجل: { رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ
أَخْطَأْنَا } ^(١) وصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الله سبحانه
قال: "قد فعلت" خرجه مسلم في صحيحه.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد
العزیز بن عبد الله بن باز

^(١) البقرة: ٢٨٦

* هل للمسلم أن يضحي بسبع بعير أو سبع بقرة، ويشرك في الثواب من شاء من والديه وأولاده وأقاربه ومعلميه وغيرهم من المسلمين، أم أن السبع يكون لواحد فقط، لا يشرك معه في الثواب غيره؟

السنة أن كلا من البدنة والبقرة تجزئ عن سبعة، وأن سبع كل

منهم يجزئ عن الواحد وعن أهل بيته.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز

* هل للمسلم أن يضحي بسبع بعير أو سبع بقرة، ويشرك في الثواب من شاء من والديه وأولاده وأقاربه ومعلميه وغيرهم من المسلمين، أم أن السبع يكون لواحد فقط، لا يشرك معه في الثواب غيره؟

السنة أن كلا من البدنة والبقرة تجزئ عن سبعة، وأن سبع كل

منهم يجزئ عن الواحد وعن أهل بيته.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز

* عن العيوب التي تمنع الإجزاء في الأضاحي، والعيوب التي تكره فيها مع الإجزاء، وعن نوعية الأفضل في الأضاحي.

مما لا يجزئ: أن يذبح في الهدى والأضحية العوراء البين عورها، والعمياء، والمريضة البين مرضها، ولا ذات هزال لا تنقي، وعرج يمنع اتباع الغنم، وعضب يذهب لأكثر القرن والأذن، وأفضلها الإبل، ثم البقر، ثم الغنم، والأسمن والأملح أفضل. أما تمام التفصيل فيما يكره ويستحب ففي إمكانك مراجعة كتب الحديث والفقه في هذا الباب لمزيد الفائدة.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز

* عن بيان عدد أيام التشريق التي يسوغ للمسلم أن يستمر في ذبح أضاحيه، ومتى ينتهي وقت التكبير المقيد في أدبار الصلوات المفروضة؟

أيام الذبح لهدي التمتع والقران والأضحية أربعة أيام: يوم العيد وثلاثة أيام بعده، وينتهي الذبح بغروب شمس اليوم الرابع في أصح أقوال أهل العلم. وينتهي وقت التكبير المقيد في أدبار الصلوات المفروضة عقب عصر آخر أيام التشريق.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس
عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد
العزیز بن عبد الله بن باز

* يوجد لدي أسرتان، وكل أسرة ساكنة في بيت مستقل بها، وكل أسرة
مكونة من سبعة أنفار، وكل بيت يبعد عن الآخر بحوالي (٢٠٠ متر)،
وهي أسرتي وأسرة والدي، مع العلم أن والدي على قيد الحياة. وسؤالي
هو: هل يجوز لنا أن نضحى أنا ووالدي عن البيتين بضحية واحدة من
الماعز أم لا؟ مع العلم أننا نشترك في ثمن الضحية، أدفع النصف من الثمن
ووالدي يدفع النصف الآخر. وماذا نفعل حيث إنه قد سبق منا ذلك، إذا
كان فعلنا هذا خطأ؟ علماً أننا مستوري الحال، أفيدونا أفادكم الله
وجزاكم خير الجزاء.

المشروع أن يضحى أهل كل بيت بأضحية خاصة بهم.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن
باز

* يوجد لي بيتان تبعد عن بعضها حوالي ١٥ كم، وأريد أن أضحي. فهل أذبح عند كل بيت أضحية، أم أذبحها في بيت واحد؟ مع العلم أنني ذبحتها عند أحد البيتين وأحضرت أهل البيت الثاني فحضرُوا الذبح.

وهل تكسر عظام الأضاحي بعد الذبح؟

وهل تكسر قرون الأضاحي بعد الذبح؟

يجزئ عنك أضحية واحدة لبيتك ما دام أن صاحبها واحد، وإن

ذبحت في كل واحد من البيتين أضحية مستقلة فهو أفضل، ولا شيء في

كسر عظام وقرون الأضاحي.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن

باز

واحد، وفي عيد الأضحى المبارك يضحون بضحية واحدة، فلا أدري هل هي تجزئ أم أنه يلزمهم ضحيتان؟ وإذا كان يلزمهم ضحيتان فما هو العمل في السنين الماضية؟

إذا كانت العائلة كثيرة، وهي في بيت واحد، فيجزئ عنهم

أضحية واحدة، وإن ضحوا بأكثر من واحدة فهو أفضل.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن

باز

* إنني شهدت كذلك ما ذبح من الضحايا عند صلاة الفجر، هل تجوز

هذه الذبيحة في هذا الوقت أم لا؟

لا يجوز ذبح الأضحية عند صلاة فجر العيد، ووقت الذبح يوم

العيد بعد الصلاة، وقدرها في حق من لا صلاة عنده كالبادية؛ لما روى

جندب بن عبد الله رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم

قال: « من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى »^(١) ، وقوله صلى الله عليه وسلم: « من صلى صلاتنا ونسك نسكنا فقد أصاب النسك، ومن ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى »^(٢) وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

^(١) أخرجه أحمد ٤ / ٣١٢، والبخاري ٧ / ١٣٢ برقم (٥٥٦٢)، كتاب الأضاحي، باب من ذبح قبل الصلاة أعاد، ومسلم ٣ / ١٥٥١ برقم (١٩٦٠) كتاب الأضاحي، باب في وقتها، والنسائي ٧ / ٢٢٤، كتاب الضحايا، باب ذبح الأضحية قبل الإمام، وابن ماجه ٢ / ١٠٥٣ برقم (٣١٥٢) كتاب الأضاحي، باب النهي عن ذبح الأضحية قبل الصلاة، والطبراني ٢ / ١٧٤ (١٧١٤)، والطيالسي ص ١٢٦ (٩٣٦)، والحميدي ٢ / ٣٤١ (٧٧٥)، وابن حبان ١٣ / ٢٣٤ (٥٩١٣)، والطحاوي ٤ / ١٧٣، والبيهقي ٩ / ٢٦٢، وأبو يعلى ٣ / ١٠٠ (١٥٣٢).

^(٢) ورد بنحو من هذا اللفظ من حديث البراء، أخرجه أحمد ٤ / ٢٨١، والبخاري ٧ / ١٣٢ برقم (٥٥٦٣) كتاب الأضاحي، باب من ذبح قبل الصلاة أعاد، ومسلم ٣ / ١٥٥٣ برقم (١٩٦١)، كتاب الأضاحي، باب وقتها، وأبو داود ٣ / ٩٦ برقم (٢٨٠٠)، كتاب الضحايا، باب ما يجوز من السنن في الضحايا، والترمذي ٤ / ٧٨ برقم (٥٠٨)، كتاب الأضاحي، باب ما جاء في الذبح بعد الصلاة، والنسائي ٧ / ٢٢٢، كتاب الضحايا، باب ذبح الأضحية قبل الإمام، والدارمي ٢ / ٨٠، والطحاوي ٤ / ١٧٢، والبيهقي ٩ / ٢٧٦، والطيالسي ص ١٠١ (٧٤٣)، والبخاري ٣ / ٣٢٧ (١١١٤)، وابن حبان ٨ / ٢٢٩ (٥٩٠٨)، ومن حديث أنس بن مالك أخرجه أحمد ٣ / ١١٣ و ١١٧، والبخاري ٧ / ١٢٨، برقم (٥٥٤٦)، كتاب الأضاحي، باب سنة الأضحية، ومسلم ٣ / ١٧٥٤ برقم (١٩٦٢)، كتاب الأضاحي، باب وقتها، والنسائي ٢ / ١٩٢ كتاب العيدين، باب ذبح الإمام يوم العيد وعدد ما يذبح، والبخاري ٣ / ٣٢٦ (١١١٣).

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس
عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد
العزیز بن عبد الله بن باز

* هل صحيح أن من ذبح أضحيته قبل ذبح الإمام لا تجزئ عنه؟
الصحيح أن من ذبح بعد صلاة العيد أن ذبيحته تجزئه، ولو كان
ذبحه قبل ذبح الإمام، أما من ذبح أضحيته قبل صلاة العيد فلا تجزئه
أضحية، وإنما هي طعام عجله لأهله.
وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس
عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد
العزیز بن عبد الله بن باز

* هل اليوم الثالث عشر يعتبر من أيام عيد الأضحى، وهل يذبح فيه إلى
الغروب أو الزوال؟

يعتبر ذلك اليوم من أيام عيد الأضحى، ويذبح فيه إلى الغروب في
أصح أقوال العلماء.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز
* هل يجوز للرجل أن يذبح ذبيحة عيد الأضحى وهي ليس مدفوع ثمنها،
ثم تسدد بعد مدة؟ وجزاكم الله خيرا.
يجوز ذبح الأضحية ولو تأخر دفع قيمتها من عن ذبحها.
وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.
اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء
عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس
عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن
باز

* نحن ثلاثة إخوان، كلنا متزوجون، ولنا أطفال ما عدا أخونا الصغير، وكل منا يعيش في منطقة من مناطق المملكة العربية السعودية، الوالد توفي منذ زمن طويل -رحمه الله-، ونحن لم نقسم الميراث إلى الوقت الحاضر، وعندما يحل علينا عيد الأضحى المبارك نجتمع كلنا عند أخينا الكبير في المنطقة التي يعيش بها أخونا الكبير، ومعنا الوالدة التي تعيش مع ابنها الصغير، وعند وقت الضحية يقوم كل واحد منا بذبح ضحية عنه وعن أهله. أفيدونا جزاك الله خيرا هل ضحية واحدة تكفيها في هذه الحالة، أم كل منا يضحي؟ وهل تضحي الوالدة عن نفسها أم ضحيتنا تضحيها؟

إذا كان الأمر كما ذكر بالسؤال من أن كل واحد منكم متزوج وله أطفال، ويعيش في منطقة من مناطق المملكة، وتجتمعون عند وقت الضحية عند أخيكم الكبير، ومعكم والديكم، وكل واحد منكم يذبح أضحية عنه وعن أهل بيته، فهذا العمل طيب، ونسأل الله أن يزيدكم من التوفيق، ووالديكم من أهلكم، وما فعلتموه هو السنة.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن

باز

* الخروف المقطوع الذيل (الإلية) من صغر، بقصد أن تعم السمنة جسده، هل يجزئ للأضحية والعقيقة؟

لا يجزئ في الأضحية ولا في الهدايا ولا العقيقة مقطوع الذيل (الإلية)؛ لما روى أمير المؤمنين علي رضي الله عنه قال: «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن، ولا نضحى بعوراء ولا مقابلة، ولا مدارية، ولا خرقاء، ولا شرقاء»^(١)

والمقابلة: ما قطع من طرف أذنها شيء وبقي معلقا، والخرقاء:

مخروقة الأذن، والشرقاء: مشقوقة الأذن. هذا كله إذا كان مقطوعا، أما إذا كان الخروف لم يخلق له ذيل أصلا فإنه في حكم الجماء والصمعاء، والحكم في ذلك هو الإجزاء.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

^(١) أخرجه الإمام أحمد ٢ / ٢١٠ برقم (٨٥١) و ٢ / ٤٥ برقم (٦٠٩)، وأبو داود ٣ / ٩٧ برقم (٢٨٠٤)، كتاب الضحايا، باب ما يكره من الضحايا، والترمذي ٤ / ٧٣ برقم (١٤٩٨) كتاب الأضاحي، باب ما يكره من الأضاحي، وابن ماجه ٢ / ١٠٥٠ برقم (٣١٤٢) كتاب الأضاحي، باب ما يكره أن يضحى به، والنسائي ٧ / ٢١٧ كتاب الأضاحي، باب الخرقاء وهي التي تخرق أذنها، والطحاوي ٤ / ١٦٩، والبيهقي ٩ / ٢٧٥، وابن الجارود ص ٣٠٣ (٩٠٦)، والحاكم ٤ / ٢٢٤، والبعوي ٤ / ٣٣٧ (١١٢١)، والدارمي ٢ / ٧٧.

عبد الله بن قعود ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز * نأمل من فضيلتكم التكرم بإفادتنا - أفادكم الله وأجزل لكم الأجر والثواب - عن نوع وأوصاف الأغنام الصالحة للهدى والأضحية، وعمر كل منها، وهل إذا زاد العمر ثلاث أو أربع شهور عن الحد المقرر شرعا يجوز ذبحها للهدى والأضحية، أم أنه لا يمكن أن يزيد العمر بأي حال عن الحد الذي حدده الشرع الشريف؟ والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يجزئ في الأضحية والهدى من الغنم ما ليست بعوراء بينة العور، ولا عرجاء بينة العرج، ولا مريضة بينة المرض، ولا عجفاء هزيلة لا مخ فيها، ولا يجزئ من الغنم إلا الجذع من الضأن، وهو ما له ستة أشهر، والثني من المعز وهو ما له سنة، فمن ذبح أضحية أو هديا بهذه الأسنان فما فوق فإنها تجزئه.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن

باز

* أخبرنا عن الأضحية، هل تجزئ الشاة على ستة أشهر، حيث إنهم يقولون: لا تجزئ الشاة أو الخروف إلا عن سنة كاملة؟

لا يجزئ من الضأن في الأضحية إلا ما كان سنه ستة أشهر ودخل في السابع فأكثر، سواء كان ذكراً أم أنثى، ويسمى: جذعاً؛ لما رواه أبو داود والنسائي من حديث مجاشع قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن الجذع يوفي ما يوفي منه الثني»^(١) ولا يجزئ من المعز والبقر والإبل إلا ما كان مسنة، سواء كان ذكراً أم أنثى، وهي من المعز ما بلغت سنة، ودخلت في الثانية، ومن البقر ما أتمت سنتين ودخلت في الثالثة، ومن الإبل ما أتمت خمس سنين ودخلت في السادسة؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تذبحوا إلا المسنة، إلا إن تعسر عليكم فاذبحوا الجذع من الضأن»^(٢)

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

^(١) أخرجه أحمد ٥ / ٣٦٨، وأبو داود ٣ / ٩٦ برقم (٢٧٩٩)، كتاب الضحايا، باب ما يجوز من السن في الضحايا، وابن ماجه ٢ / ١٠٤٩ برقم (٣١٤٠)، كتاب الأضاحي، باب ما تجزئ من الأضاحي، والنسائي ٧ / ٢١٩، كتاب الضحايا، باب المسنة والجذعة.

^(٢) أخرجه أحمد ٣ / ٣١٢ و ٣٢٧، ومسلم ٣ / ١٥٥٥ برقم (١٩٦٣)، كتاب الأضاحي، باب سن الأضحية، وأبو داود ٣ / ٩٥ برقم (٢٧٩٧) كتاب الأضاحي، باب ما يجوز من السن في الضحايا، وابن ماجه ٢ / ١٠٤٩ برقم (٣١٤١)، كتاب الأضاحي، باب ما تجزئ من الأضاحي، والنسائي ٧ / ٢١٨ كتاب الضحايا، باب المسنة والجذعة. وابن الجارود ص ٣٠٣ برقم (٩٠٤).

السؤال الخامس من الفتوى رقم (٥٦٣٧)

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد

العزیز بن عبد الله بن باز

* يقول كثير من الناس: إن الضبع يضحى به عن سبعة أنفار.

لا يضحى بالضبع لا عن واحد ولا عن سبعة؛ لأن الضحية

الشرعية إنما تكون من الإبل والبقر والغنم.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد

العزیز بن عبد الله بن باز

* هل يجوز التلفظ بالنية مثلا لو أردت أن أذبح أضحية لوالدي المتوفي، فأقول: اللهم إنا أضحية والدي فلان، أم أعي عمل الحاجة بدون تلفظ ويكفي؟

النية محلها القلب، فيكتفي بما قصده في قلبه، ولا يتلفظ بالنية، وعليه بالتسمية والتكبير عند الذبح؛ لما ثبت في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه قال: «ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين ذبحهما بيده وسمى وكبر»^(١)

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء
عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

(١) أخرجه أحمد ٣ / ١١٥، والبخاري ٧ / ١٣٠ برقم (٥٥٥٤)، كتاب الأضاحي، باب الأضحى والمنحر بالمصلى، ومسلم ٣ / ١٥٥٦ برقم (١٩٦٦)، كتاب الأضاحي، باب استحباب الأضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل، وأبو داود ٣ / ٩٤ برقم (٢٧٩٣) كتاب الأضاحي، باب ما يستحب من الأضاحي، والترمذي ٤ / ٧١ برقم (١٤٩٤)، كتاب الأضحية، باب ما جاء في الأضحية بكبشين، وابن ماجه ٢ / ١٠٤٣ برقم (٣١٢٠)، كتاب الأضاحي، باب أضاحي رسول الله صلى الله عليه وسلم، والنسائي ٧ / ٢١٩ كتاب الضحايا، باب الكبش، والدارمي ٢ / ٥٧، وابن الجارود ص ٣٠٤ (٩٠٩)، وابن حبان ١٣ / ٢٢١ (٥٩٠٠)، والطيالسي ص ٢٦٥ (١٩٦٨)، وأبو يعلى ٥ / ٤٣٧ (٣١٣٦)، والبيهقي ٩ / ٢٥٩، والبخاري ٤ / ٣٣٤ (١١١٩)، والدارقطني ٤ / ٢٨٥.

ولا مانع من أن تقول: اللهم إن هذه أضحية عن والدي، وليس هذا من التلفظ بالنية. وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز

* هل تجوز الأضحية للميت؟

أجمع المسلمون مشروعيتها من حيث الأصل، ويجوز أن يضحى عن الميت؛ لعموم قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»^(١)، وذبح الأضحية عنه من الصدقة الجارية؛ لما يترتب عليها من نفع المضحى والميت وغيرهما.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز

^(١) صحيح مسلم الوصية (١٦٣١)، سنن الترمذي الأحكام (١٣٧٦)، سنن النسائي الوصايا (٣٦٥١)، سنن أبو داود الوصايا (٢٨٨٠)، مسند أحمد بن حنبل (٣٧٢/٢)، سنن الدارمي المقدمة (٥٥٩).

* لقد جرى نقاش حول الأضحية، وقد رأى بعضهم أن الوصية على الميت بالأضحية غير مشروعة؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يوصوا بعد وفاتهم، وكذلك الخلفاء الراشدون لم يوصوا بها، وكذلك يرى بعض الإخوان أن الصدقة بثمان الأضحية أفضل من ذبحها، أرجو إفادتنا عن رأيكم في الأمر.

الأضحية سنة مؤكدة في قول أكثر العلماء؛ لأنه صلى الله عليه وسلم ضحى وحث أمته على الضحية، والأصل أنها مطلوبة في وقتها من الحي عن نفسه وأهل بيته.

أما الضحية عن الميت فإن كان أوصى بها في ثلث ماله مثلاً أو جعلها في وقف له وجب على القائم على الوقف والوصية تنفيذها، وإن لم يكن أوصى بها ولا جعلها، وأحب إنسان أن يضحى عن أبيه أو أمه أو غيرهما فهو حسن، ويعتبر هذا من نوع الصدقة عن الميت، والصدقة عنه مشروعة في قول أهل السنة والجماعة .

وأما الصدقة بثمان الأضحية بناء على أنه أفضل من ذبحها فإن كانت الضحية منصوباً عليها في الوقف أو الوصية لم يجز للوكيل العدول عن ذلك إلى الصدقة بثمانها، أما إن كانت تطوعاً عن غيره فالأمر في ذلك واسع، وأما الضحية عن نفس المسلم وعن أهل بيته (الحي) فسنة مؤكدة للقادر عليها، وذبحها أفضل من الصدقة بثمانها؛ تأسياً بالنبي صلى الله عليه وسلم.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد

العزیز بن عبد الله بن باز

* مضمونه عن ضحية الميت هل هي تذبح له أيام عيد الأضحى، ومن ليس

له مال موصى به هل يجوز أن يضحي له من مال أولاده ويتصدق عنه؟

إذا وصى الميت بأضحية وله ثلث فإنها تذبح من ثلثه، وعلى

حسب وصيته، وإن لم يكن له ثلث وأراد أحد من ورثته أو غيرهم أن

يتصدق عنه فيذبح له أضحية فهذا من باب الإحسان له والبر به، والضحية

إنما تذبح في أيام النحر، وهي: يوم العيد وثلاثة أيام بعده في أصح أقوال

أهل العلم، وهي سنة وليست فريضة.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد

العزیز بن عبد الله بن باز

* إذا ضحى شخص عن والده المتوفى أو تصدق عنه، أو دعا له وزار قبره، فهل يحس أنه من ابنه فلان؟

الذي دلت عليه نصوص الشريعة انتفاع الميت بصدقة الحي عنه، ودعائه له، والضحية عنه نوع من أنواع الصدقة، فإذا أخلص المتصدق في صدقته عن الميت، وفي دعائه له؛ انتفع الميت وأثيب الداعي والمتصدق، فضلاً من الله ورحمة، وحسبه أن يعلم الله منه الإخلاص وحسن العمل ويأجر الطرفين، أما أنه يحس الميت بمن أسدى إليه المعروف فلم يدل عليه دليل شرعي فيما نعلم، وهو أمر غيبي لا يعلم إلا من وحي الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد

العزیز بن عبد الله بن باز

* رجل أوصى في غلة ثلث ماله بأصاحي، ولم يذكر من تعطى، فما يصنع بلحمها؟ وما حكم تنفيذ هذه الوصية؟ وهل يجوز أن تغير هذه الوصية بأن يتصدق بثلثها مثلاً أو يدفع في أعمال بر أخرى؟

إذا كان الواقع ما ذكر فتنفذ الوصية حسب نص الموصي، وتعتبر الأضحية الموصى بها كأية أضحية مشروعة يؤكل منها ويهدى ويتصدق، ولا يعدل عن نص الموصي في ذلك.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز

* لدي أرض من الدخل المحدود، وقمت ببنائها من صندوق التنمية العقاري، وأجرتها، وسكنت مع أخي الذي هو من أبي أنا ووالدي وإخواني، وطلبت مني والدي قبل وفاتها بأن أكتب بيتي أضحية لها فيه، فهل يجوز لي أن أضحى لها في بيت أخي؟ علماً أنني ما زلت أسدد أقساط البنك ومؤجر بيتي. أفيدوني أفادكم الله.

المقصود من وصية أمك هو ذبح الأضحية، فإن ذبحت الأضحية في بيتك أو بيت أخيك أجزاً ذلك.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن

باز

* لي جدة وإبنتها، أو صيا في ملك لهما في أضحيتين، كل واحد له واحدة، وفي هذه السنين لم يبلغ الربيع إلا بعد سبع سنين إذا زرع ملكهما، فإن زرع في سنة واحدة لم يأت الربيع إلا في أضحية واحدة للجميع، هل يكون لنا رخصة أن نجمع ريع الأضحيتين الموصى بهما ونجعله في أضحية واحدة، ونضحى بها لهما، أو نبقى ريعه حتى يتم الأضحيتين ولو بعد سنين كثيرة؟ نرجو الإجابة على هذا السؤال.

إذا أوصى شخص بأن يضحى عنه بعد موته من ثلثه، فهذه الأضحية واجبة، فمتى حصل مبلغ يكفي أضحية فإنها تشتري ويضحى بها عنه، وإذا تحصل ما يكفي لجزء أضحية فلا يجمع هذا المبلغ مع مبلغ لشخص آخر تماثل حالته هذه الحالة، كما في الصورة المسؤول عنها؛ لأنها عبادة من العبادات، وقد أوصى كل منهما بأن يضحى عنه بأضحية، ولم يتعرض لحالة العجز عن الإتيان بكامل الأضحية فتبقى على الأصل وهو المنع،

ولأن نص الموقف والموصي كنص الشارع في الفهم والدلالة.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة

عبد الله بن منيع ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي

* من هم المستحقون أن يهدى إليهم لحم الأضحية، وما حكم من ناول اللحم الأضحية إلى غيره الذي ذبح؟ وأيضا كثير من المسلمين في بلدنا إذا ذبحوا شاة الأضحية، لا يوزعون اللحم في نفس اليوم الذي ذبحوها فيه، إلا أنهم يتركونها إلى يوم القادم. ولست أدري أذلك سنة أم في فعل ذلك ثواب؟

يأكل صاحب الأضحية من لحمها ويعطي منها الفقراء سدا لحاجتهم ذلك اليوم، والأقارب صلة للرحم، والجيران؛ مواساة لهم، والأصدقاء؛ تأكيدا للأخوة، وتقوية لها، والتعجيل بالعطاء منها يوم العيد خير من التأجيل لليوم الثاني وما بعده؛ توسعة عليهم، وإدخالا للسرور عليهم ذلك اليوم، ولعموم قوله تعالى: { وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ } ^(١) وقوله: { فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ } ^(٢) ولا بأس بإعطاء الذابح لها منها، لكن لا تكون أجرة له، بل يعطي أجرته من غير الضحية.

^(١) (آل عمران : ١٣٣)

^(٢) (البقرة : ١٤٨)

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد

العزیز بن عبد الله بن باز

* هل يجوز لمن لم يدين بدين الإسلام أن يأكل من لحم عيد الأضحى؟

نعم يجوز لنا أن نطعم الكافر المعاهد والأسير من لحم الأضحية، ويجوز إعطاؤه منها لفقره أو قرابته أو جواره، أو تأليف قلبه؛ لأن النسك إنما هو في ذبحها أو نحرها؛ قربانا لله، وعبادة له، وأما لحمها فالأفضل أن يأكل ثلثه، ويهدي إلى أقاربه وجيرانه وأصدقائه ثلثه، ويتصدق بثلثه على الفقراء، وإن زاد أو نقص في هذه الأقسام أو اكتفى ببعضها فلا حرج، والأمر في ذلك واسع، ولا يعطى من لحم الأضحية حريبا؛ لأن الواجب كتبه وإضعافه، لا مواساته وتقويته بالصدقة، وكذلك الحكم في صدقات التطوع؛ لعموم قوله تعالى:

{ لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ }^(١) ولأن

(١) (المتحنة : ٨)

النبي صلى الله عليه وسلم أمر أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أن تصل أمها بالمال وهي مشركة في وقت الهدنة.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز

* هل يعطى الكافر من لحم الأضحية أم ما فيه صدقة؟

يعطى الكافر من لحم الأضحية إذا لم يكن حريياً، ولم تكن واجبة كالمندورة؛ لقول الله سبحانه: { لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ } ^(١) ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أسماء بنت أبي بكر أن تصل أمها، وكانت مشركة ^(٢)

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

^(١) (المتحنة : ٨)

^(٢) رواه أحمد ٦ / ٣٤٤ و ٣٥٥، والبخاري ٤ / ١٢٦ برقم (٣١٨٣) كتاب الجزية والموادعة، ومسلم ٢ / ٦٩٦ برقم (١٠٠٣) كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة على الأقرين ولو كانوا مشركين، وأبو داود ٢ / ١٢٧ برقم (١٦٦٨) كتاب الزكاة، باب الصدقة على أهل الذمة، والبيهقي ٤ / ١٩١، وابن حبان ٢ / ١٩٧ (٤٥٢)، والطيالسي ص ٢٢٨ (١٦٤٣).

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن

باز

*الحديث من أراد أن يضحى أو يضحى عنه فمن أول شهر ذي الحجة فلا يأخذ من شعره ولا بشرته ولا أظفاره شيئاً حتى يضحى، فهل هذا النهي

يعم أهل البيت كلهم، كبيرهم وصغيرهم أو الكبير دون الصغير؟

لا نعلم أن لفظ الحديث كما ذكره السائل، واللفظ الذي نعلم

أنه ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم هو ما رواه الجماعة إلا البخاري،

عن أم سلمة رضي الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «

إذا رأيتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحى فليمسك عن شعره

وأظفاره»^(١)، ولفظ أبي داود وهو لمسلم والنسائي أيضاً: «من كان له

ذبح يذبحه فإذا أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى

^(١) صحيح البخاري بدء الخلق (٣١١٩)، صحيح مسلم الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار

(٢٦٩١)، سنن الترمذي الدعوات (٣٤٦٨)، سنن أبو داود الأدب (٥٠٩١)، سنن ابن ماجه الأدب

(٣٧٩٨)، مسند أحمد بن حنبل (٣٧٥/٢)، موطأ مالك النداء للصلاة (٤٨٦).

يضحي» ^(١) ، فهذا الحديث دال على المنع من أخذ الشعر والأظفار بعد دخول عشر ذي الحجة لمن أراد أن يضحي، فالرواية الأولى فيها الأمر والترك، وأصله أنه يقتضي الوجوب، ولا نعلم له صارفا عن هذا الأصل، والرواية الثانية فيها النهي عن الأخذ، وأصله أنه يقتضي التحريم، أي: تحريم الأخذ، ولا نعلم صارفا يصرفه عن ذلك، فتبين بهذا: أن هذا الحديث خاص بمن أراد أن يضحي فقط، أما المضحي عنه فسواء كان كبيرا أو صغيرا فلا مانع من أن يأخذ من شعره أو بشرته أو أظفاره بناء على الأصل وهو الجواز، ولا نعلم دليلا يدل على خلاف الأصل. وباللّٰه التوفيق وصى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن منيع ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد

العزیز بن عبد الله بن باز

* ما حكم أضحية من ضحى لوالديه، وهو حالق لحيته أو قاص أظفاره

خلال عشر ذي الحجة؟

^(١) صحيح البخاري الإيمان (٣٧)، صحيح مسلم صلاة المسافرين وقصرها (٧٦٠)، سنن الترمذي الصوم (٦٨٣)، سنن النسائي الصيام (٢٢٠٦)، سنن أبو داود الصلاة (١٣٧١)، مسند أحمد بن حنبل (٤٢٣/٢)، سنن الدارمي الصوم (١٧٧٦).

أضحيتته صحيحة سواء كانت عن نفسه أو عن والديه، ولا يطلها حلق لحيته أو قص أظافره خلال الأيام العشر قبل الذبح أو نحر الضحية، وقد أساء بقص أظافره في تلك الأيام، وارتكب منكرا بحلق لحيته مطلقا، إلا أن حلقها في تلك الأيام أشد.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة ... الرئيس

عبد الله بن قعود ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي ... عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

وَأَخِيرًا

إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَحْطَى بِمُضَاعَفَةِ هَذِهِ الْأُجُورِ وَالْحَسَنَاتِ فَتَذَكَّرْ
 قَوْلَ سَيِّدِ الْبَرِّيَّاتِ: «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ»^(١)
 فَطُوبَى لِكُلِّ مَنْ دَلَّ عَلَى هَذَا الْخَيْرِ وَاتَّقَى مَوْلَاهُ، سَوَاءً بِكَلِمَةٍ أَوْ
 مَوْعِظَةٍ إِبْتَعَى بِهَا وَجْهَ اللَّهِ، كَذَا مِنْ طَبَعِهَا^(٢) رَجَاءَ ثَوَابِهَا وَوَزَعَهَا عَلَى
 عِبَادِ اللَّهِ، وَمَنْ بَتَّهَا عَبْرَ الْقَنَوَاتِ الْفَضَائِيَّةِ، أَوْ شَبَكَةِ الْإِنْتِرَنَتِ الْعَالَمِيَّةِ،
 وَمِنْ تَرَجَمَهَا إِلَى اللُّغَاتِ الْأَجْنِبِيَّةِ، لِنَتْفَعِ بِهَا الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ، وَيَكْفِيهِ وَعَدُ
 سَيِّدِ الْبَرِّيَّةِ: «نَصَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبْلَغَهُ، فَرُبَّ
 حَامِلٍ فَفِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَفِيهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ»^(٣)
 أَمُوتُ وَيَبْقَى كُلُّ مَا كَتَبْتَهُ فَيَالَيْتَ مَنْ قَرَأَ دَعَا لِيَا
 عَسَى الْإِلَهِيُّ أَنْ يَعْفُوَ عَنِّي وَيَعْفِرَ لِي سُوءَ

فَعَالِيَا

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ

أَحْمَدُ مُصْطَفَى

dr_ahmedmostafa_CP@yahoo.com

(١) رواه مسلم: ١٣٣

(٢) أى هذه الرسالة

(٣) رواه الترمذى وصححه الألبانى في صحيح الجامع : ٦٧٦٤

(حُقُوقُ الطَّبْعِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ عَدَا مَنْ غَيَّرَ فِيهِ أَوْ اسْتَحْدَمَهُ فِي أَعْرَاضٍ
تِجَارِيَّةٍ)

الفَهْرَسُ

٢	مُقَدِّمَةٌ.....
٣	فَقْهُ وَفَتَاوَى وَأَحْكَامُ الْأَضْحِيَّةِ.....
٣	مُخْتَصَرُ أَحْكَامِ الْأَضْحِيَّةِ لِلْعَلَّامَةِ ابْنِ عُثَيْمِينَ.....
٣٥	فَتَاوَى الْأَضْحِيَّةِ.....
٣٥	فتاوى العلامة ابن باز في الأضحية ^٥
٣٥	حكم الأضحية مع الاستطاعة.....
٣٦	من أحكام الأضحية.....
٣٧	وقت الأضاحي يذهب بغروب شمس اليوم الثالث عشر من شهر ذي الحجة.....
٣٧	الأضحية عن الميت.....
٣٩	السُّنَّةُ أَنْ الْحَيَّ يَضْحِي عَنْ نَفْسِهِ وَأَهْلِ بَيْتِهِ.....
٤٠	أيهما أفضل في الأضحية الكبش أم البقرة.....
٤١	حكم إزالة الشعر لمن أراد العمرة والحج وهو ينوي الأضحية.....
٤٣	حكم إعطاء غير المسلم من لحم الأضحية.....
٤٣	حكم ذبح الأضحية بمكة.....
٤٥	فتاوى العلامة ابن عُثَيْمِينَ فِي الْأَضْحِيَّةِ ^٥
١١٠	فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء في الأضحية ^٥
١٤٩	وَأَخِيرًا.....
١٥١	الفَهْرَسُ.....